الأمم المتحدة

A/55/373/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
9 October 2000
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٨٥ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان في الأراضي العربية المحتلة

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان في الأراضي العربية المحتلة

مذكرة من الأمين العام

إضافة

يتضمن هذا التقرير موجزا للمقالات والتقارير التي تم تلقيها خلال الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى تموز/يوليه ٢٠٠٠. والمقالات أو التقارير ذات الطبيعة العاجلة يتم إرسالها بالبريد إلى الأعضاء بمجرد توفرها.

وعند إعداد هذا الموجز، أُخذت الصحيفتين التاليتين في الاعتبار: هآرتس (صحيفة يومية تصدر باللغة العبرية)؛ وجروسالم بوست (صحيفة يومية تصدر باللغة الإنكليزية). وترد إشارات إلى التقارير الواردة في صحف أخرى عندما تتضمن موادا ذات صلة بالموضوع دون أن ترد في هاتين الصحيفتين. والمصطلحات المستخدمة في الموجز تعكس في معظمها المصطلحات الموجودة في الصيغة الأصلية للتقارير التي يوجزها هذا التقرير.

281000 271000 00-67975 (A)

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	حالة حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة: غزة، والضفة الغربية، والقدس الشرقية	١-١٠٦	٣
ألف -	الأوضاع التقييدية فيما يتعلق بالفلسطينيين في غزة، والضفة الغربية، والقدس الشرقية	١-٥٥	٣
	١ - القيود المتعلقة بالأرض والإسكان والمياه	١-٥١	٣
	٢ - القيود التي تؤثر على تنقل الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة، وفيما بينها، وفي خروجهم منها وعودتهم إليها	٥٢-٥٥	١٧
باء -	كيفية تنفيذ القيود	٥٦-٩٣	١٨
	١ - نقاط التفتيش	٥٦-٥٧	١٨
	٢ - الإجراءات المتبعة أثناء الاستجواب	٥٨-٦١	١٩
	٣ - الاحتجاز الإداري وظروف الاحتجاز	٦٢	٢٠
	٤ - السجن وأوضاع السجن	٦٣-٧٥	٢٠
	٥ - مسألة استخدام القوة	٧٦-٩٣	٢٤
جيم -	الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتركها نظام التحكم العام هذا، وكيفية تنفيذه، في حياة أهالي الأراضي المحتلة	٩٤-٩٦	٣٠
دال -	المسائل الأخرى	٩٧-١٠٦	٣١
ثانيا -	حالة حقوق الإنسان في الجولان العربي السوري المحتل	١٠٧-١١١	٣٤

أولا – حالة حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة: غزة، والضفة الغربية، والقدس الشرقية

ألف – الأوضاع التقييدية فيما يتعلق بالفلسطينيين في غزة، والضفة الغربية، والقدس الشرقية

١ – القيود المتعلقة بالأرض والإسكان والمياه

الأرض

١ – في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٠، أفادت الأنباء أن مجلس الوزراء الإسرائيلي أقر في اليوم السابق خرائط منقحة للانسحاب الذي تأخر عن موعده بوقت طويل من ٦,١ في المائة من الضفة الغربية. وأفسح القرار الطريق أمام عملية تسليم في اليوم التالي، أصبحت السلطة الفلسطينية تسيطر بموجبها سيطرة كاملة على ٦٠ في المائة من مناطق السكان الفلسطينيين، بما في ذلك كل البلدات الكبيرة. وبمجرد اكتمال عملية التسليم، ستسيطر السلطة الفلسطينية سيطرة كاملة على ١٨ في المائة من الضفة الغربية، كما ستسيطر بصورة جزئية على ٢١,٧ في المائة منها. كما ستسيطر سيطرة كاملة أو جزئية على ٩٨ في المائة من السكان الفلسطينيين. وكان رئيس الوزراء إيهود باراك قد أقر بالفعل في الشهر السابق خرائط انسحاب مختلفة، تتضمن مناطق أقل سكانا، غير أن الفلسطينيين رفضوها بعد ذلك. وبعد مفاوضات، تم التوصل إلى الخرائط المنقحة، التي أُقرت بتصويت ١٦ صوتا مقابل ستة أصوات، وقبلها بالفعل رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات. وبموجب هذا الانسحاب، سيُنقل ٥,١ في المائة من المنطقة باء (الخاضعة للسيطرة المدنية الفلسطينية، والسيطرة الأمنية الإسرائيلية) إلى المنطقة ألف (الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة)، في حين ستُنقل نسبة ١ في المائة أخرى من تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة (المنطقة جيم) إلى المنطقة ألف. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢٠ آذار/مارس).

٢ – وفي ٢١ آذار/مارس، التقى القادة الميدانيون لجيش الدفاع الإسرائيلي مع نظرائهم لإعادة رسم خرائط الضفة الغربية التي تعكس نقل ٦,١ في المائة من أراضي الضفة الغربية إلى السيطرة الفلسطينية الكاملة. ويمثل ذلك تنفيذ المرحلة الأخيرة من الانسحاب الإقليمي الثاني. ولم يتم تفكيك أية قواعد لجيش الدفاع الإسرائيلي، ولم يترتب على الانسحاب بالضرورة أي تغيير في انتشار قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية. وبذلك تسيطر السلطة الفلسطينية سيطرة كاملة على ١٨ في المائة من الضفة الغربية، وتسيطر سيطرة جزئية على ٢١,٧ في المائة منها. وتشمل هذه الأراضي منطقة واسعة من الأرض حول الخليل، ومساحات صغيرة بالقرب من بيت لحم ورام الله ونابلس وجنين. وتم توسيع المنطقة الخاضعة للسيطرة حول أريحا بحيث وصلت تقريبا إلى موشاف نعامه. وقد بدأ جيش الدفاع الإسرائيلي في اليوم السابق وضع علامات لتنبيه الإسرائيليين إلى الحدود الجديدة للسلطة الفلسطينية (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢٢ آذار/مارس).

٣ – وفي ١٠ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن رئيس الوزراء إيهود باراك قال إنه في حين ستظل مستوطنات معاليه أدوميم وغيفات زئيف وغيلو وراموت جزءا من القدس الموحدة مستقبلا، فإنه ليس ''ثمة اهتمام'' بضم ما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ فلسطيني يعيشون في القرى الواقعة على مشارف العاصمة، مثل أبو ديس وعناته. وأبلغ باراك مجلس وزرائه أن معظم المناطق الداخلة ضمن المنطقة باء (الخاضعة للسيطرة المدنية الفلسطينية) ستتحول إلى السيطرة الفلسطينية الكاملة بموجب اتفاق الوضع النهائي. وقال إن الكيان الفلسطيني سيكون متصلا ببعضه قدر الإمكان، بحيث

لا يضطر الفلسطينيون إلى المرور عبر حواجز الطرق عند انتقالهم من جزء إلى آخر، ، وبحيث لا يتعين على قادتهم الحصول على تصاريح لمغادرة حدود الكيان. (جروسالم بوست، ١٠ نيسان/أبريل).

٤ - وفي ١٢ أيار/مايو، أفادت الأنباء أن مسؤولي السلطة الفلسطينية أكدوا تقريرا نشرته صحيفة معاريف الإسرائيلية في اليوم السابق أفاد أن إسرائيل عرضت على السلطة الفلسطينية نقل الأراضي على مراحل، بدءا بإنشاء دولة على ٦٦ في المائة من أراضي الضفة الغربية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ونقل ما يمكن أن يصل إلى ١٤ في المائة أخرى من الأراضي في وادي الأردن في غضون سنتين أخريين. (جروسالم بوست، ١٢ أيار/مايو).

٥ - وفي ١٥ أيار/مايو، أقر الكنيست الإسرائيلي نقل ثلاث قرى فلسطينية على مشارف القدس - أبو ديس والعزيرية والسواحرة - إلى السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية. وكانت نتيجة التصويت موافقة ٥٦ صوتا مقابل ٤٨ صوتا، وامتناع عضو واحد عن التصويت. غير أنه لكي يضمن رئيس الوزراء إيهود باراك تمرير القرار، اضطر إلى التماس دعم حزب شينوي الليبرالي والأحزاب العربية غير المشاركة في ائتلافه الحاكم، حيث أن برلمانيين من حركة شاس والحزب الديني القومي انضموا إلى المعارضة في التصويت ضد الائتلاف الذي يشكلون جزءا منه. وبموجب القرار الذي اتخذه الكنيست، فإن القرى الثلاث التي كانت تخضع حتى ذلك الوقت للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية، ستعتبر من قرى المنطقة ألف الخاضعة تماما للسلطة الفلسطينية. غير أن رئيس الوزراء باراك أعلن أن التسليم لن يتم حتى يجري تحقيق كامل في الملابسات التي أدت إلى اندلاع أسوأ أعمال عنف منذ سنوات في الضفة الغربية وقطاع غزة. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٦ أيار/مايو).

٦ - وفي ٢٦ أيار/مايو، أفادت الأنباء أن مجلس الوزراء الإسرائيلي أقر خطة لإنشاء منتزه وطني مساحته ١٧٦ دونما (٤٤ أكرة acres)* على منحدرات جبل الزيتون. ووفقا لما جاء في صحيفة جروسالم بوست، فإن ذلك سيدفع إلى الأمام بدرجة كبيرة الجهود التي يبذلها اليمين الإسرائيلي لعزل المدينة القديمة بالعاصمة عن بقية القدس الشرقية العربية. وكانت الموافقة على الخطة بمثابة نهاية لسنوات من العمل السري لليهود، وعلى رأسهم عضو الكنيست بيني إيلون (من الاتحاد القومي - يسرائيل بيتينو). وقيل إن المنتزه هو مجرد واحد من ١٧ مشروعا تهدف إلى خلق سلسلة يهودية متصلة تحيط بالمدينة القديمة. . ووفقا لما جاء في صحيفة جروسالم بوست، سيؤدي المشروع في نهاية المطاف إلى وجود يهودي متصل يمتد من الطريق السريع رقم ١ عند شيمون حاتساديك مرورا بقرية أبو ديس العربية. ومن أجل ''تحرير'' المنطقة قبل الإعلان عن وضعها كمنتزه وطني، قضى إيلون وزملاؤه سنوات عديدة في إقناع إدارة الأراضي الإسرائيلية، وهي حاليا المالك لأكبر حصة في الأراضي، بالبدء في مصادرة الأرض. وكانت تلك الأرض في الأصل مملوكة للعرب بالكامل. ووفقا لما يقوله إيلون، فإن بعض أجزاء المنتزه لا تزال من أملاك الأوقاف، غير أن رسم المنطقة الخضراء بصورة رسمية كان يكفل ألا يتم بناء شيئ في المنتزه. وقال حاييم رامون، الوزير المسؤول عن القدس، إنه ليس لديه أي علم بمشروع المنتزه، وإنه لن يعلق عليه إلا عند إعلان تفاصيله، إذا ما أعلنت. غير أن جروسالم بوست قالت إنها تفهم أن رامون كان علم بكثير من مشاريع إيلون، بما في ذلك بعضها الذي لم يعلن عنه بعد. (جروسالم بوست، ٢٨ أيار/مايو).

* الأكرة مقياس للأراضي تبلغ مساحته ٠,٤٠٥ من الهكتار.

٧ - وفي ٢ تموز/يوليه، قال المدعي العام إيلياكيم روبنشتين إنه يتفق تماما مع الرأي القائل بأن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ينطبق على الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني مثلما ينطبق على منازعات إسرائيل مع البلدان العربية الأخرى، غير أن ذلك لا يعني أنه يتعين على إسرائيل أن تنسحب من جميع أراضي الضفة الغربية وغزة. وكان روبنشتين يتحدث في مقابلة مع إذاعة الجيش، عندما طُلب منه أن يوضح التفرقة التي قال بها في الأسبوع السابق فيما يتعلق بتطبيق القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) في تسوية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني والتسوية الإقليمية بين إسرائيل وكل من مصر والأردن ولبنان. وقال ردا على ذلك، ''في حين أنه كانت هناك مرجعية مشتركة في المفاوضات مع مصر والأردن فيما يتعلق بالحدود الدولية التاريخية بشكل أو بآخر، فإنه لا توجد أية حدود من هذا النوع فيما يتعلق بالفلسطينيين؛ وليس هناك خط مرجعي مثل خط وقف إطلاق النار، فخط هدنة ١٩٤٩ ليس حدودا دولية بالتأكيد''. (جروسالم بوست، ٣ تموز/يوليه).

٨ - وفي ٥ تموز/يوليه، أفادت الأنباء أن فريقا مشتركا من أعضاء لجنة الشؤون القانونية والداخلية في الكنيست أقر في اليوم السابق في قراءة أولى تعديلا للقانون الأساسي للقدس، يعين حدود المدينة ويحظر تسليم أي أجزاء منها أو نقل أية صلاحيات وطنية أو بلدية بشأنها إلى كيان أجنبي. وأوضح محرك هذا القانون، يهوشوا ماتزا (من الليكود)، أنه يشير إلى أنباء تواترت عن ترتيبات للإشراف أو الإدارة الذاتية المحدودة مع الفلسطينيين في إطار معاهدة سلام، بما في ذلك منح السلطة الفلسطينية السيطرة على جبل الهيكل أو السماح بحكم ذاتي واسع النطاق في الأحياء الفلسطينية من القدس. وأُقر قانون ماتزا، الذي اشترك في تقديمه ٨٠ من أعضاء الكنيست، في جلسة عامة للكنيست للقراءة الأولية يوم ١٧ أيار/مايو بأغلبية ٦٨ صوتا مقابل ٢١ صوتا. وعشية التصويت، أبلغ وزير شؤون القدس حاييم رامون، المسؤول عن الاتصال بين مجلس الوزراء والكنيست، الجلسة العامة للكنيست أن الحكومة تؤيد القانون. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٥ تموز/يوليه).

٩ - وفي ٧ تموز/يوليه، قال ضابط كبير من ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي إن نزاعا محليا على الأراضي بالقرب من مستوطنة إيلون موريه شرقي نابلس كان يمكن أن تترتب عليه عواقب تتجاوز المساحة الصغيرة المتنازع عليها. فقبل بضعة أشهر، أقام سكان إيلون موريه حاجزا على الطريق الموصل إلى المستوطنة، بالقرب من بوابة الدخول الأصلية. وأصدر مسؤولو الأمن بالمستوطنة تعليماتهم إلى الحراس المرابطين على حاجز الطريق بمنع مرور المركبات التي يقودها فلسطينيون. ومنع ذلك سكان القرى الفلسطينية الثلاث القريبة، بيت الحطب وسيلام وعزموت، من الوصول بحرية إلى مزارعهم المجاورة للمستوطنة. وقال مسؤولو جيش الدفاع الإسرائيلي إن حاجز الطريق أقيم دون إذن؛ غير أن جيش الدفاع الإسرائيلي لم يفعل شيئا. ووفقا لصحيفة هآرتس، كانت منطقة نابلس تمتلئ بمنازعات الأراضي، التي أدى بعضها في الآونة الأخيرة إلى مصادمات عنيفة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بالقرب من مستوطنتي براخا وإيتامار . (هآرتس، ٧ تموز/يوليه).

١٠ - وفي ٣٠ تموز/يوليه، أفادت الأنباء أن رئيس الوزراء إيهود باراك أكد لمجلس وزرائه أنه لا هو ولا أي رئيس وزراء يعقبه في منصبه سيوافق على نقل السيطرة على جبل الهيكل إلى الفلسطينيين. وقال للوزراء، ''رغم أن إسرائيل تحترم أهمية الأماكن المقدسة الإسلامية، ورغم استعدادها للاعتراف بسلطة المسلمين عليها، فإنه لا يمكن التفريط في السيادة، فهذا مكان هيكلنا''. (جروسالم بوست، ٣١ تموز/يوليه).

المستوطنات

١١ - في ٣ آذار/مارس، أفادت الأنباء أن السلطة الفلسطينية ستتخذ إجراءات ضد خطة إدارة الأراضي الإسرائيلية لاستئناف أعمال التشييد في منطقة قرية لفته المهجورة، الواقعة على المشارف الغربية للقدس. وكان قد تم إخلاء القرية عام ١٩٤٨، وكانت جماعات من الشباب ''الهيبيز'' يستخدمونها كسكن مؤقت. وكانت الإدارة تخطط للحفاظ على جزء من القرية، وبناء ١٤٠ كوخا على بقية الأرض لتصبح جزءا من منطقة سياحية. وأعلنت في اليوم السابق منظمة فلسطينية، تدعى اللجنة الإدارية لرابطة رعاية لفته، أن اللاجئين الذين نزحوا من القرية قرروا ''الاعتراض على قرار سلطات الاحتلال بتدمير قرية لفته في القدس الغربية من أجل بناء حي يهودي للأغنياء''. وأضافوا أن احتجاجهم ينبع من أن ''شطري القدس على حد سواء جزء من عملية التفاوض بشأن اتفاق الوضع النهائي''. وكانت السلطة الفلسطينية قد أكملت قبل بضعة أشهر جمع الوثائق المتعلقة بأكثر من ٠٠٠ ٦ من الأصول التي قيل إنها كانت مملوكة لفلسطينيين في القدس الغربية. (هآرتس، ٣ آذار/مارس).

١٢ - وفي ١٦ آذار/مارس، أفادت الأنباء أن ١٣ مستوطنة في غزة ومرتفعات الجولان وسهل الأردن قد أدرجت في قائمة تضم ٣٨ منطقة محلية في أنحاء البلد سيكون من حقها التمتع بمزايا ضريبية، وفقا لقرار توصلت إليه في اليوم السابق لجنة المالية بالكنيست. ووفقا للقائمة، كانت المستوطنات التي ستتمتع بإعفاءات ضريبية تبلغ ٧ في المائة هي غوش قطيف، وغان أور، وبني أتزمون، وبعات سعاده، ونفي ديكاليم. وفي مرتفعات الجولان، كانت المستوطنات الجديدة المدرجة في القائمة هي كيلا ألون، وكاناف، وحاد-نيس، وميزار. أما مستوطنات سهل الأردن فكانت بيت هاعرافا، وحمدات نعامه، ويلفيت، وشادموت ميهولا. وقال موسي راز، عضو الكنيست عن حزب ميريتز والرئيس السابق لحركة السلام الآن، إن حزبه سيصوت ضد هذه الإضافة ''غير المحتملة'' في التصويت الذي سيجري في الجلسة العامة. وقال إن رئيس الوزراء إيهود باراك قد انتخب ''لتغيير ترتيب الأولويات، وليس لمواصلة سياسة محاباة المستوطنات التي كانت تتبعها حكومة نتنياهو''، وأضاف أن القائمة التي تضم ١٣ مستوطنة تأتي بالإضافة إلى ١١٥ مستوطنة تتمتع بالفعل بإعفاءات ضريبية. (جروسالم بوست، ١٦ آذار/مارس).

١٣ - وفي ٢٠ آذار/مارس، أفادت الأنباء أن مستثمرين يهود يخططون لبناء حوالي ٠٠٠ ٥ وحدة سكنية على أراضي تم شراؤها من ثلاث أسر عربية في قرية الولجة الواقعة على المشارف الجنوبية للقدس. ويخضع نحو نصف الأراضي لولاية بلدية القدس، في حين يقع النصف الآخر ضمن المنطقة جيم التابعة للسلطة الفلسطينية. وكان قد ورد ذكر قرية الولجة كمنطقة يمكن أن تُسلم إلى الفلسطينيين ضمن اتفاق الوضع النهائي. وكان صائب عريقات، الوزير بالسلطة الفلسطينية، قد زار مسجد القرية قبل عدة أشهر، وحذر أهل القرية من بيع أراضيهم إلى اليهود، مشددا على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للفلسطينيين. ورغم الأحاديث السابقة بشأن نقل قرية الولجة إلى الفلسطينيين ضمن اتفاق الوضع النهائي، قال مسؤولو التخطيط في مدينة القدس وخبراء وزارة الإسكان إنه سيكون من الطبيعي تماما بناء حي يهودي على الأرض المشتراة حديثا. وعندما نوقشت مسألة بيع الأرض في أوائل التسعينات، أعرب إسحق رابين، رئيس الوزراء آنذاك، عن تأييده لهذا التوسع اليهودي في القدس. ووجه جيش الدفاع الإسرائيلي إلى التخطيط لشق طريق موصل من حار غيلو إلى عين يائيل، وهو الطريق الذي لم يُشق على الإطلاق رغم التخطيط له. وتقع قرية الولجة إلى الجنوب الغربي من غيلو، وتقع مساحة

٦٥٠ ٢ دونما من أراضيها داخل حدود بلدية القدس، بينما تقع مساحة ٢٢٠ ٢ دونم ضمن المنطقة جيم التابعة للسلطة الفلسطينية. وكانت القرية تقع أصلا في المنطقة التي أقيمت بها مستوطنة موشاف أورا. وبموجب اتفاق بين موشيه ديان وعبد الله تال عام ١٩٥٠، نُقل سكان القرية الذي ظلوا خاضعين للسيطرة الإسرائيلية إلى الأردن. وبعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، لم يكن يعيش في القرية سوى ٣٠ أسرة فحسب؛ غير أن موجة بناء نشطة بدأت في الثمانينات، وأصبحت الولجة تضم حاليا نحو ٢٠٠ بيتا ويسكنها ٠٠٠ ١ من السكان. (هآرتس، ٢٠ آذار/مارس).

١٤ - وفي ٢٨آذار/مارس، أفادت الأنباء أن مكتب رئيس الوراء إيهود باراك قال إن مصير الـ ٢٣٠ وحدة سكنية المقرر بناؤها في حار غيلو جنوبي القدس سيتحدد خلال أسبوع، وذلك تعديلا لقرار سابق بتجميد البناء في الموقع. وقال مكتب رئيس الوزراء: ''ردا على الأنباء الأخيرة التي نشرتها وسائط الإعلام بشأن إقامة حي جديد في حار غيلو، أمر رئيس الوزراء بإجراء تحقيق في المسألة بصورة إيجابية والانتهاء منه في غضون أسبوع''. (جروسالم بوست، ١٨ آذار/مارس).

١٥ - وفي ١ نيسان/أبريل، تظاهر تلاميذ المدارس الفلسطينيون في قرية الولجة بالقرب من بيت لحم ضد بناء مستوطنة في قريتهم. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢ نيسان/أبريل).

١٦ - وفي ٢ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن ١٢ أسرة يهودية يُنتظر أن تنضم إلى ٥٤ أسرة موجودة بالفعل في الخليل للاحتفال بذكرى مرور ٣٢ سنة على بدء الاستيطان اليهودي في الخليل عقب احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام ١٩٦٧. وستنتقل الأسر إلى مبنيين أقيما أثناء تولي رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو. وبمناسبة ذكرى بدء الاستيطان في الخليل، سيقام احتفال في القدس يحضره وزير الإسكان والحاخام الأكبر السابق. ومن المنتظر أن تلقي الشخصيات الكبيرة التي ستحضر الحفل كلمات فيه. ومن المتوقع قراءة رسالة تهنئة إلى المستوطنين من رئيس الوزراء باراك. وأحدثت رسالة رئيس الوزراء ضجة في أوساط اليسار، وتخطط حركة السلام الآن للاحتجاج خارج القاعة. وفي رسالته إلى قادة المستوطنة، قال باراك، ''إن من حق اليهود أن يعيشوا في سلام في مدينة أجدادنا الأوائل، متمتعين بالحماية والأمان من كل ضرر''. وقال حركة السلام الآن في بيان لها إن جماعة اليهود في الخليل هم ''مجموعة متشددة من المستوطنين الذين أثبتوا مرارا في الماضي أنهم غير مهتمين بالتعايش''. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢ نيسان/أبريل).

١٧ - وفي ٤ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أنه ردا على سياسة الحكومة و''تجفيف'' التجمعات الموجودة في يهودا والسامرة وغزة، قرر قادة المستوطنين بعد إجراء تصويت في اليوم السابق بدء حملة تشمل إنشاء مواقع أمامية جديدة والتظاهر عند تقاطعات الطرق الرئيسية. وقال أحد المستوطنين إن أحد الأسباب الرئيسية للنزاع يتمثل في الحكم الذي أصدرته في الأسبوع السابق المحكمة العليا بالسماح للبدو بالعودة إلى مساكنهم في الكهوف المحيطة بمزرعة ماعون في تلال الخليل الجنوبية. وكان المستوطنون يأملون، بعد الحكم، أن يسمح رئيس الوزراء باراك للأسر اليهودية التي كان قد تم إجلاؤها من مزرعة ماعون في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بالعودة أيضا. وأفادت الأنباء أن جماعة اليهود في الخليل نظمت في الليلة السابقة حفلا في مركز المؤتمرات الدولي في القدس بمناسبة مرور ٣٢ سنة على ''تجديد الوجود اليهودي'' في المدينة. واحتج أعضاء حركة السلام الآن بالخارج، معترضين على الرسالة التي وجهها باراك في الأسبوع السابق لتهنئة المستوطنين بتلك المناسبة.

واحتجت حركة السلام الآن أيضا على الدعم الذي قدمته وزارة التعليم للحفل. (هآرتس، جروسالم بوست، ٤ نيسان/أبريل).

١٨ - وفي ٦ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن قادة المستوطنين عادوا في اليوم السابق إلى موقع مزرعة ماعون متحديين بذلك الأوامر التي تقضي باعتبار الموقع منطقة عسكرية محظورة. وكان قد تم إجلاء المستوطنين من الموقع جنوبي الخليل قبل عدة أشهر جزء من حل وسط توصل إليه رئيس الوزراء باراك بشأن تفكيك مواقع المستوطنات التي أقيمت دون موافقة من الحكومة. (جروسالم بوست، ٦ نيسان/أبريل).

١٩ - وفي ٧ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن جيش الدفاع الإسرائيلي قام في وقت مبكر من اليوم السابق بإجلاء مجموعة من قادة المستوطنين من مزرعة ماعون، ومعهم آخرون انضموا إليهم أثناء الليل. وقال المستوطنون إنه عقب حكم المحكمة العليا في الأسبوع السابق بالسماح لمجموعة من البدو الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم بالقرب من هافات ماعون، ينبغي أيضا إلغاء قرار رئيس الوزراء بإجلاء المستوطنين. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٧ نيسان/أبريل).

٢٠ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن مجلس المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة وغزة سيبدأ شق الأرض في مشروع للبناء في موقع في منطقة غوش إتزيون، حيث أمر رئيس الوزراء باراك بتجميد أعمال البناء. وفي اليوم السابق، أرسل المجلس ٧ جرافات وعددا من الشاحنات إلى موقع غوش إتزيون وغيفات هزاييت في إفرات، حيث يجري الانتهاء من المرحلة الأولى من عملية لبناء حي سكني جديد. وقد حصل المستوطنون تقريبا على كل التصاريح المطلوبة لبدء العمل في المرحلة الثانية من بناء الحي (٣٥٠ وحدة سكنية)، غير أنه كان لا يزال ينقصهم الإذن لهم ببيع مساحات في المنطقة. وكان رئيس الوزراء الأسبق إسحق رابين قد وافق، قبل خمس سنوات، على بدء البناء في غيفات هزاييت. وتحدث وزير الإسكان إسحق ليفي إلى المستوطنين في الموقع هاتفيا، وأبلغهم أنه سيبذل كل ما في وسعه لمساعدتهم. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٢ نيسان/أبريل).

٢١ - وفي ١٣ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن المستوطنين وناشطي حركة السلام الآن انخرطوا في ''حرب ميكروفونات'' في حار غيلو، حيث راح كل طرف يتهم الطرف الآخر بممارسة الاستفزاز بينما كانت الجرافات تحفر الأرض حيث من المقرر بناء ٢٣٠ وحدة سكنية. واستمرارا لحربهم ضد قرار تجميد البناء الذي اتخذه رئيس الوزراء باراك، وصل قادة المستوطنين إلى الموقع الواقع إلى الجنوب من القدس مباشرة حيث أوقفت الحكومة قبلها بثلاثة أسابيع أعمال إنشاء البنية الأساسية. وقال شاؤول غولدشتين، رئيس المجلس الإقليمي لغوش إتزيون، إن حار غيلو لا تبعد عن الحدود البلدية للقدس إلا بمسافة ٢٠٠ متر. ودعا الحكومة إلى تعزيز التجمعات السكنية في منطقة القدس الكبرى وكفالة اتصال أراضيها. وقال بنحاس والرشتين، رئيس مجلس بنيامين الإقليمي، إن كل الأعمال التي تجري في الموقع أعمال قانونية، وإن مسؤولا من الإدارة المدنية وصل إلى الموقع في اليوم السابق أقر الخرائط وسمح باستمرار العمل. وقال المتحدث باسم حركة السلام الآن ديدي ريميز، ''هناك الآن ٠٠٠ ١١ وحدة سكنية، بعضها خال من السكان، وبعضها لا يزال تحت الإنشاء في الضفة الغربية؛ وهذه محاولة واضحة من المستوطنين للحيلولة دون أية تسوية نهائية مع الفلسطينيين. (جروسالم بوست، ١٣ نيسان/أبريل).

٢٢ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن نائب وزير الدفاع إفرايم سنيه بدأ بحث مدى قانونية الأعمال التي

يضطلع بها المستوطنون في حار غيلو وغيفات هزاييت في مستوطنة إفرات. وفي حار غيلو، كان من المخطط بناء ٢٣٠ وحدة سكنية على مساحة من الأرض على حدود قرية الولجة، بينما في إفرات، كان من المخطط بناء ٣٥٠ وحدة كجزء من المرحلة الثانية من أعمال البناء في الحي القائم الذي تعيش فيه الأسر فعلا. وقال المتحدث باسم سنيه إن ''المسألة معقدة، و لابد من دراستها بدقة قبل أن يبلغ سنيه رئيس الوزراء بالقرار''. غير أنه تجدر ملاحظة أن مسؤولي الإدارة المدنية لم يوقفوا العمل الذي يقوم به المستوطنون، لأنه يعتبر قانونيا. وقال المتحدث باسم الإدارة المدنية، ''سننفذ أي قرار يتخذ. وليس هناك أي أساس قانوني لوقف العمل في الموقع، حيث أنه يجري في حدود الخطط المأذون بها، ويتطلب توجيها من وزارة الدفاع''. (جروسالم بوست، ١٧ نيسان/أبريل).

٢٣ - وفي ١٨ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن قادة المستوطنين خرجوا محبطين من اجتماع في الليلة السابقة مع رئيس الوزراء باراك، رغم أنه أكد لهم أنه في إطار اتفاق الوضع النهائي، ستظل غالبية التجمعات السكنية في يهودا والسامرة ضمن كتل كبيرة من المستوطنات في ظل السيادة الإسرائيلية. (جروسالم بوست، ١٨ نيسان/أبريل).

٢٤ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن مجموعة من المستوطنين والمتطرفين اليمينيين حاولت الصلاة في كهف يزعمون أنه مقبرة رامبان - وهو من دارسي التلمود وأعضاء جماعات القبالة والمعلقين على التوراة - في حي الشيخ جرة بالقدس، مما تسبب في نشوب شجار مع السكان الفلسطينيين. وقالت أسرة أبو جابين أن لديها أمر من المحكمة يثبت أحقيتها في الكهف. وقبل ذلك بعدة أيام، كانت محكمة القدس الجزئية قد قضت بأنه بمقدور الأسرة بناء سور حول ممتلكاتها، غير أنه في الصباح السابق طلب عضو الكنيست بني أيالون (من الاتحاد القومي) تصريحا من المحكمة بفتح البوابة للسماح لليهود بالدخول للصلاة، وحصل على ذلك التصريح. وزعم المستوطنون، ومعظمهم من المرتبطين بحزب مولوديت اليميني، أن الكهف هو المكان الذي دُفن فيه رامبان عام ١٢٧٠. ومع ذلك، فإن مكان مدفن رامبان غير معروف؛ فالبعض يعتقدون أنه مدفون عند سفح جبل الكرمل، في حين يعتقد آخرون أنه مدفون في حيفا أو عكا. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢٨ نيسان/أبريل).

٢٥ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن حركة السلام الآن دعت رئيس الوزراء باراك إلى اتخاذ إجراءات مشددة ضد بناء المستوطنات وتنفيذ قرار تجميد أعمال البناء المفروض في الضفة الغربية وغزة، وذلك عقب إعلان وزارة الإسكان عن مناقصة لبناء ١٧٤ وحدة سكنية في معاليه أدوميم. وكان باراك قد أعلن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ تجميد أعمال البناء لحين الانتهاء من محادثات الوضع النهائي مع الفلسطينيين. وفي ذلك الوقت، قالت حركة السلام الآن إن حكومة باراك قد أصدرت في الأشهر التسعة التي تولت فيها السلطة عطاءات لبناء ٣ ١٩٦ وحدة سكنية في الضفة الغربية وغزة ، بالمقارنة بالمتوسط السنوي لحكومة نتنياهو الذي كان يبلغ ٣ ٠٠٠ وحدة. (جروسالم بوست، ٣٠ نيسان/أبريل).

٢٦ - وفي ١ أيار/مايو، أفادت الأنباء أن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي استخدمت القوة لإجلاء مستوطنين احتلوا تل رميدة في اليوم السابق، بعد أن كانوا قد نقلوا قبل بضع ساعات حاوية شحن إلى الموقع للاحتجاج على تأجير قطعتين من الأرض تبلغ مساحة الواحدة منهما خمسة دونمات لأسر فلسطينية. وقال ديفيد وايلدر، المتحدث باسم الجماعة اليهودية في الخليل، إن الأرض مسجلة باسم الجماعة اليهودية التي اشترتها منذ ١٥٠ سنة. وقال متحدث باسم الإدارة المدنية إن الأرض مؤجرة لأسرة أبو حايكه لغرض

الزراعة لمدة خمس سنوات على الأقل. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١ أيار/مايو).

٢٧ - وفي ١ أيار/مايو، أفادت الأنباء أن جولة جديدة من المحادثات بين المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين قد بدأت في إيلات في اليوم السابق في أجواء متوترة، حيث راح الفلسطينيون يشكون من اعتزام الحكومة بناء ١٧٤ مسكنا جديدا في معاليه أدوميم. وقال مسؤول كبير في مكتب رئيس الوزراء إن باراك عرف لأول مرة بوجود تلك العطاءات عند الإعلان عنها في اليوم السابق، وإنه لم يوافق عليها، وإنه سيبحث تلك المسألة على الفور. وأوضح المسؤول أن هناك احتمالا لأن يلغي رئيس الوزراء تلك العطاءات. غير أن كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات قال إن من المحبط معرفة أن باراك قد أذن بتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم. وقال عريقات عند وصوله إلى إيلات إن ''أنشطة الاستيطان تلقي بظلالها على النوايا الحقيقية للحكومة الإسرائيلية''. وقال متحدث باسم وزارة الإسكان إن الـ ١٧٤ وحدة المقرر بناؤها في معاليه أدوميم قد حظيت بموافقة رسمية قبل عدة أشهر. وأصدر عمدة معاليه أدوميم بيانا أعلن فيه أن البلدة ستزدهر وسيتضاعف عدد سكانها. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١ أيار/مايو).

٢٨ - وفي ٢ أيار/مايو، أفادت الأنباء أن قوات الأمن الإسرائيلية قامت في اليوم السابق بإجلاء ٥٠ مستوطنا كانوا قد احضروا اثنين من البيوت المتنقلة إلى قمة تل بالقرب من موقع كان مستوطن في الثامنة عشرة من عمره قد تعرض فيه لإطلاق النار حيث أصيب بجروح طفيفة. وقال متحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي إن المستوطنين لم يبدوا أية مقاومة، وإنه بحلول الظهر كان قد تم إجلاء البيتين المتنقلين من الموقع. (جروسالم بوست، ٢ أيار/مايو).

٢٩ - وفي ٣ أيار/مايو، أفادت الأنباء أن حركتي السلام الآن وإير شالوم (كل المدينة) - وهما من جماعات الضغط من أجل السلام - نظمتا جولة في المناطق التي تخطط الحكومة تسليمها إلى الفلسطينيين، وذلك لحث الحكومة على رفض الدعوات التي يطلقها اليمين لضم الأراضي في منطقة القدس الكبرى. وكشف داني سيدمان، المستشار القانوني لحركة إير شالوم، إحصاءات للمقارنة بين التوازن الديمغرافي في القدس ومنطقة القدس الكبرى في عام ١٩٦٧ والآن. وقال إنه منذ عام ١٩٦٧ وإسرائيل تبذل كل ما في وسعها لطرد السكان الفلسطينيين. وقال إن هذه السياسة لم تؤد إلا إلى تفاقم التوازن الديمغرافي في بلدية القدس من وجهة النظر الإسرائيلية. وحسب أرقام سيدمان، كان السكان عام ١٩٦٧ يتألفون من ٧٤ في المائة من الإسرائيليين و ٢٦ في المائة من الفلسطينيين، بالمقارنة بـ ٦٨ في المائة من الإسرائيليين و٣٢ في المائة من الفلسطينيين اليوم. (جروسالم بوست، ٤ أيار/مايو).

٣٠ - وفي ٧ أيار/مايو، دعت حركة السلام الآن رئيس الوزراء باراك إلى تجميد خطط بناء ٢٥٠ وحدة سكنية لليهود في جزء صغير من بلدة أبو ديس الواقعة داخل الحدود البلدية للقدس. وجاء احتجاج الحركة بعد أن علمت أن إيهود أولمرت عمدة القدس أصدر أوامر بالإسراع بتقديم الخطط إلى لجنة تخطيط المدينة للموافقة عليها في الأسبوع التالي. وكان مقررا أن يسمى الحي الجديد كيدمات زيون. ويعتبر الجزء الأعظم من بلدة أبو ديس الفلسطينية داخلا في المنطقة باء (الخاضعة للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية)، وإن كان جزء صغير من القطاع الشرقي للبلدة يدخل ضمن بلدية القدس. واتهمت حركة السلام الآن أولمرت بافتعال استفزاز لعرقلة مفاوضات السلام مع الفلسطينيين. وقال متحدث باسم بلدية القدس إن ''الخطط الخاصة بـ ٢٠٠ وحدة سكنية ستُقدم في القريب العاجل كي

توافق عليها اللجنة''. وكان التخطيط قد بدأ قبل ثلاث سنوات لبناء ٣٥٠ وحدة سكنية على مساحة ٧٠ دونما (١٧,٥ أكرة) في أبو ديس، لعزل الأراضي الفلسطينية عن بعضها البعض، حيث كانت تعتبر تهديدا للسيطرة الإسرائيلية على القدس الموحدة. وفي غضون ذلك، أفادت إذاعة الجيش أن ٦٠٠ دونم من الأراضي في القطاع الواقع في المنطقة باء من أبو ديس، التي تفكر الحكومة في تحويلها إلى السيطرة الفلسطينية الكاملة، هي مملوكة في واقع الأمر ليهود، بعضهم يعيشون في الخارج. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٧ و ٨ أيار/مايو).

٣١ - وفي ١٨ أيار/مايو، أفادت الأنباء أن وزارة الإسكان والتشييد وإدارة الأراضي الإسرائيلية أعلنتا في اليوم السابق طلب تقديم عطاءات لبناء ٥٨٢ وحدة سكنية إضافية في حي حار حوما بالقدس، إضافة إلى الـ ٥٠٠ وحدة التي يجري بناؤها حاليا. وصدرت العطاءات بعد يومين من إعلان وزير الإسكان والتشييد إسحق ليفي اعتزامه الانسحاب من الحكومة؛ وقد اتهم موسي راز عضو الكنيست اليساري ليفي بالقيام بمحاولة أخيرة لتقويض عملية السلام وهو لا يزال يتولى منصبه الوزاري. (هآرتس، ١٨ أيار/مايو).

٣٢ - وفي ١ حزيران/يونيه، أفادت الأنباء أن الرابطات اليمينية التي تقف وراء خطة بناء حي يهودي في أبو ديس في القدس الشرقية تخطط لإقامة صوبات زجاجية أو مزرعة وتسوير المنطقة التي وافقت عليها في البداية بلدية القدس ليقام فيها الحي اليهودي الجديد. كما خططت الرابطات لمرابطة حراس وعمال صيانة في الموقع، في محاولة لضمان الحيازة اليهودية لها حتى قبل الموافقة النهائية على الخطط المفصلة للحي. وكانت الآراء القانونية التي حصلت عليها الجماعات اليمينية قد انتهت إلى أنه من المشروع قانونا في تلك المرحلة استغلال الأرض زراعيا. وقالت مصادر أمنية إسرائيلية إن الجماعات اليمينية قامت بأعمال مشابهة في رأس العامود وفي الحي المسيحي، حيث سُمح في البداية للحراس وعمال البناء بالإقامة، قبل إنشاء مستوطنة دائمة. وفي غضون ذلك، أوصى الجيش والشرطة وأجهزة الأمن العام جميعها بإقامة سياج بين القدس والأحياء العربية المتاخمة المقرر تسليمها إلى السلطة الفلسطينية. (هآرتس، ١ حزيران/يونيه).

٣٣ - وفي ٤ حزيران/يونيه، أفادت الأنباء أن رئيس الوزراء باراك قال قبلها بيومين إن إسرائيل ينبغي أن تنظر إلى التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين على بقاء ٨٠ في المائة من المستوطنين تحت السيادة الإسرائيلية على أنه بمثابة إنجاز تاريخي. وكان خطاب باراك يعكس وعوده الانتخابية بأن غالبية المستوطنين، وإن لم يكن المستوطنات بالضرورة، سيظلون تحت السيادة الإسرائيلية عندما يتم التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، إذا ما تم التوصل إلى اتفاق أصلا. (هآرتس، ٤ حزيران/يونيه).

٣٤ - وفي ١١ حزيران/يونيه، أفادت الأنباء أن مجموعة من تلاميذ المعاهد الدينية اليهودية، على رأسهم عضو الكنيست بني إيلون (الاتحاد القومي - يسرائيل بيتينو)، أخلوا قبل ثلاثة أيام أرضا مملوكة ليهود في أبو ديس، قبل دقائق من وصول قوات الأمن الإسرائيلية لإجلائهم بالقوة. وقبل ذلك بشهر، كانت بلدية القدس قد أذنت بالبدء في أعمال تخطيط حي يهودي يضم ٢٠٠ وحدة سكنية في أبو ديس، وإن كان التصريح لم يأذن بأعمال البناء الفعلية هناك. (هآرتس، ١١ حزيران/يونيه).

٣٥ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، أفادت الأنباء أن المستوطنين في الخليل نظموا في اليوم السابق احتفالا بتدشين بيت حشيشة، وهو مبنى سكني جديد بالقرب من حي أفراهام أفينو سيأوي ست عائلات، وأقيم تخليدا لذكرى ستة يهود

لقوا مصرعهم على يد إرهابي أثناء عودتهم إلى بيوتهم من معبد يهودي في أيار/مايو ١٩٨٠. وقال عضو الكنيست موسي راز (حزب ميريتز) إن قرار السماح لمزيد من الأسر بالانتقال إلى الخليل هو قرار مخيب للآمال ومؤسف؛ ودعا الحكومة إلى طرد كل المستوطنين من الخليل مع الاقتراب من توقيع اتفاق الوضع النهائي مع الفلسطينيين. (جروسالم بوست، ١٢ حزيران/يونيه).

٣٦ - وفي ٢١ حزيران/يونيه، أفادت الأنباء أنه تحسبا لاندلاع أعمال عنف مع الفلسطينيين، كثف جيش الدفاع الإسرائيلي في الأيام السابقة إجراءاته الدفاعية حول حدود المستوطنات في الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك توفير إمدادات إضافية من الأسلحة وزيادة تدريب الأفراد. وكان جيش الدفاع الإسرائيلي يفكر في تزويد القوات، التي عادة ما كانت تُجهز بالذخيرة الحية، بقنابل دخان وأعيرة مكسوة بالمطاط. واستعدادا لحدوث مواجهات منخفضة الحدة، جرى التفكير في سيناريوهات متنوعة في ضوء ما حدث في جنوب لبنان أثناء الانسحاب الإسرائيلي، عندما اقترب فلسطينيون عزل من سياج إحدى المستوطنات. وقال مصدر في جيش الدفاع الإسرائيلي لصحيفة هآرتس، ''إذا ما وصل طابور كهذا إلى مستوطنة إسرائيلية، سنتعامل معه بالطريقة الواجبة، وسنضمن ألا يلحق ضرر بأي إسرائيلي''. وشدد الضابط على أن الرد سيتوقف على طبيعة الموقف، قائلا ''السياسة واضحة؛ لدينا رد لكل سيناريو. ففيما يتعلق بالمستوطنات، كل من يصل إلى سياج مستوطنة سيعتبر تهديدا للأرواح، وسيتعين على جيش الدفاع الإسرائيلي القيام بدوره الدفاعي''. وفي أنباء تتصل بذلك، أفيد أن جيش الدفاع الإسرائيلي أعلن إغلاق مساحة زراعية متاخمة لنفي دانيل في غوش أتزيون باعتبارها منطقة عسكرية، بعد أن حاول عشرات من المستوطنين منع الفلسطينيين من العمل في المنطقة، زاعمين أنهم يعملون بصورة غير قانونية. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢١ حزيران/يونيه).

٣٧ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، أفادت الأنباء أن موافقة وزارة الإسكان على اعتماد مبلغ ١٢ مليون شاقل إسرائيلي جديد لأعمال البنية الأساسية في غيفات هزاييت بالقرب من إفرات، حيث يُخطط لبناء ٨٠٠ وحدة سكنية، قد أثار انتقادات حادة من جانب حركة السلام الآن ومن عضو الكنيست موسي راز (من حزب ميريتز). وقد اعتمدت الوزارة الأموال قبل ذلك بثلاثة أيام، وفقا لتقرير تليفزيوني أذيع في القناة الثانية. (جروسالم بوست، ٢٦ حزيران/يونيه).

٣٨ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه، أفادت الأنباء أن المستوطنين في الضفة الغربية أنهوا في الأسبوعين السابقين التوقف الطويل في أنشطتهم، واستأنفوا البناء والأعمال التحضيرية في أراض مملوكة للفلسطينيين، مما أدى في بعض الحالات إلى وقوع مصادمات عنيفة، حسبما أفادت مصادر جيش الدفاع الإسرائيلي. وقالت مصادر عسكرية إن الأنشطة الأخيرة شملت ما يلي: بالقرب من مستوطنة براخا غربي نابلس، أقام الإسرائيليون هيكلا خشبيا مع حاوية ومولد للكهرباء على أرض مملوكة للفلسطينيين، بغرض فتح أحد الأكشاك على ما يبدو. وفي تطور آخر، أفادت الأنباء وقوع صدام في الأسبوع السابق بين الإسرائيليين والفلسطينيين قرب مستوطنة إيتامار، بالقرب من نابلس، عندما حاول الفلسطينيون هدم سياج أقامه الإسرائيليون حول أرض مملوكة ملكية خاصة. وأصيب عدة فلسطينيين في الصدام. كما أفادت الأنباء شق طريق غير قانوني على أرض فلسطينية قرب مستوطنة إلكانا. وأخيرا، أفادت الأنباء أن المستوطنين قاموا بتخريب مزرعة فلسطينية بالقرب من مستوطنة نفي دانيل في كتلة مستوطنات إتزيون جنوبي القدس. وفي يوم الجمعة السابق، نظم المستوطنون مظاهرة ضخمة في المنطقة،

أحدثوا خلالها أضرارا في المعدات الفلسطينية تكلفت عشرات الآلاف من الشواقل. وردا على اتهامات جيش الدفاع الإسرائيلي للشرطة في المنطقة بالسلبية تجاه تلك الأحداث، قال متحدث باسم الشرطة إنه رغم عدم تدخل الشرطة، فإنها ''وثقت وسجلت كل ما حدث''. وقال إنه سيتم استجواب كل من شارك في الأحداث، ''وستُفتح ملفات لهم جميعا''. (هآرتس، ٢٧ حزيران/يونيه).

٣٩ - وفي ٤ تموز/يوليه، أفادت الأنباء حدوث مشادة كلامية بين رجال الشرطة الفلسطينية وأفراد جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من ألاي سيناي، عندما حاول فلسطينيون منع مستوطنين من إقامة سياج في منطقة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية. وقال متحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي إن قوات الجيش دفعت رجال الشرطة الفلسطينية بعيدا عن الموقع. وردا على تلك الحادثة، منع جيش الدفاع الإسرائيلي الفلسطينيين من دخول إسرائيل عبر نقطة تفتيش إيريتز. وقال ضابط فلسطيني إن القوات الفلسطينية تصادمت مع قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بعد فشل ''محاولات منع توسيع المستوطنة''. وقال إن العمل في بناء السياج استمر لمدة ثلاثة أيام، واتهم المستوطنين بتحريك مكان السياج لتوسيع المستوطنة. وقال إن جيش الدفاع الإسرائيلي نشر حوالي ٣٠٠ جندي تدعمهم الدبابات في المنطقة. (جروسالم بوست، ٤ تموز/يوليه).

٤٠ - وفي ١٦ تموز/يوليه، أفادت الأنباء أن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية قامت بإجلاء نحو ٧٠ مستوطنا كانوا يحاولون بناء مخيم جديد في غيفات هاتامار في إفرات، للاحتجاج على تقديم مزيد من التنازلات في الأراضي للفلسطينيين في مؤتمر قمة كامب ديفيد. واحتجز اثنان من المستوطنين لاستجوابهما. وأعلن المستوطنون عزمهم مواصلة الصراع للاحتفاظ بوجود لهم على قمم التلال في كافة أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك المواقع التي جرى تفكيكها بموجب اتفاق بين رئيس الوزراء باراك ومجلس التجمعات اليهودية في يهودا والسامرة وغزة. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٧ تموز/يوليه).

الطرق

٤١ - في ٦ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أنه قبل ١١ يوما، صادرت بلدية القدس ٦٥٨ دونما من الأراضي في القدس الشرقية. ومن هذا الإجمالي، خُصصت مساحة ٥٤٣ دونما للطريق الدائري الشرقي، الذي يهدف إلى تحويل المركبات التي تتحرك بين بيت لحم ورام الله إلى أطراف الحدود الشرقية للمدينة، بدلا من أن تمر وسط القدس كما هو الحال حاليا. أما مساحة الـ ١١٥ دونما الباقية، فخُصصت للطرق العرضية التي تربط بالطريق الدائري. وكانت الأرض المصادرة مملوكة لسكان خمس قرى: العيسوية، والطور، والعزيرية، وأبو ديس، والعامود. وقد أذنت بالمشروع اللجنة الوزارية التي يرأسها الوزير حاييم رامون، بعد أن تلقت من رئيس الوزراء باراك تصريحا بالمضي قدما في ذلك. ويتسم الطريق بأهمية لإسرائيل، حيث أنه يبقي حركة المرور الفلسطينية على محور بيت لحم - رام الله بعيدة عن قلب القدس. (هآرتس، ٦ نيسان/أبريل).

٤٢ - وفي ١١ نيسان/أبريل، ابلغ مستشار وزارة الدفاع لشؤون المستوطنات، يوسي فاردي، لجنة ميزانية الدفاع بالكنيست أنه سيتم بحلول نهاية عام ٢٠٠٠ الانتهاء من بناء ١٢ طريقا فرعيا في الضفة الغربية. وقال إن الحكومة السابقة كانت قد أقرت شق الطرق، التي تبلغ ميزانيتها ٢٧٣ مليون شاقل جديد. وقال إن العمل كان قد بدأ في العام السابق، غير أنه توقف لأن إدارة الأشغال العامة لم تتلق الأموال اللازمة للمقاولين المتعاقد معهم. ومع توفر التمويل من الحكومة في العام الحالي، استؤنف العمل في المشروع. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٢ نيسان/أبريل).

٤٣ - وفي ١١ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن المؤسسة العسكرية أذنت ببناء طريق عرضي يوصل إلى مستوطنتي تيكوا ونوكديم، الواقعتين إلى الجنوب الشرقي من بيت لحم. وسيستلزم شق الطريق مصادرة أراض فلسطينية في منطقة قرية زعرته، وفي قرية بيت ساحور أيضا فيما يبدو. وأعرب الفلسطينيون عن معارضتهم الشديدة لشق ذلك الطريق الرئيسي. وكان صلاح تعماري، وهو مسؤول كبير في السلطة الفلسطينية تمتلك أسرته مساحة من الأرض التي سيقام عليها الطريق مستقبلا، ممن تزعموا الحركة المعارضة لشق الطريق. وكان قد تم الإذن بشق الطريق، الذي سيحمل اسم الطريق ٣٥٦، بعد تكرار تأجيل انعقاد اللجنة المسؤولة عن تخطيط وبناء الإدارة المدنية في الضفة الغربية. وهناك مشروع آخر لشق طريق عرضي بلغ مرحلة متقدمة من التخطيط هو طريق لاهاف - إشكولوت في منطقة جنوبي جبل الخليل، وهو مشروع يعتمد أيضا على مصادرة الأرض العربية. وشن عضو الكنيست يوسي راز (من حزب ميريتز) هجوما شديدا على قرار شق الطريق، قائلا ''إن أنصار السلام قد ملوا من نفاق رئيس الوزراء وحنثه بوعوده، ولا سيما وعده بوقف كل أعمال بناء المنازل وشق الطرق العرضية في الأراضي''. (هآرتس، ١١ أيار/مايو).

الإسكان

٤٤ - في ١ آذار/مارس، أفادت الأنباء أن مسؤولا من وزارة الداخلية أحصى ٢ ٠٠٠ مبنى مقاما بصورة غير قانونية في القدس الشرقية حاليا، فيما كان أول تقدير إحصائي من هذا النوع يقدمه مسؤول حكومي إسرائيلي. وفي عام ١٩٩٩، لم تنفذ بلدية القدس سوى نسبة صغيرة من الأوامر التي صدرت بنسف المباني المقامة بصورة غير قانونية. فمن بين ١٤١ أمرا، لم يُنفذ سوى ١٧ أمرا. ويفسر الفلسطينيون الاستمرار في أعمال البناء بصورة غير قانونية في القدس الشرقية بأن حصولهم على تصاريح بالبناء يُعد مستحيلا من الناحية العملية. (هآرتس، ١ آذار/مارس).

٤٥ - وفي ٧ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن جيش الدفاع الإسرائيلي وافق على طلب من رابطة الحقوق المدنية بوقف إجلاء عشرات من الأسر التي تسكن في كهوف جنوبي الخليل، من غير سكان الكهوف الذين أقرت المحكمة التماسهم بإقرار حقهم في العودة إلى مساكنهم. وكانت المحكمة العليا قد أمرت الجيش في الأسبوع السابق بالسماح لسكان الكهوف بالعودة إلى مساكنهم وبالإبقاء على الوضع القائم. وكان جيش الدفاع الإسرائيلي قد قال إن المنطقة هي ميدان للرماية، وإن سكان الكهوف يتعدون على حدوده، وفقا لرأي الإدارة المدنية ووزارة الدفاع. وفي الالتماس الذي قدمه سكان الكهوف إلى المحكمة العليا، قالوا إنهم يعيشون هناك على مدى أجيال، وإنهم يريدون الاستمرار في طريقتهم في الحياة. والتزم جيش الدفاع الإسرائيلي بأمر المحكمة فيما يتعلق بمن قدموا الدعوى، وسمح لهم بالعودة إلى مساكنهم، غير أنه اصدر أوامر إجلاء لـ ٢٠ آخرين ممن لم يكونوا ضمن مقدمي الدعوى إلى المحكمة. (هآرتس، ٧ نيسان/أبريل).

٤٦ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن جيش الدفاع الإسرائيلي دمر في اليوم السابق خمسة بيوت فلسطينية في مراحل مختلفة من البناء بالقرب من قريتي العيسوية وعناته، إلى الشمال الشرقي من القدس. وتمت عمليات نسف المباني في منتصف الليل، ولم تواجه سوى مقاومة طفيفة نسبيا، وأصيب فلسطيني واحد عندما اشتبك مع الجنود. وكانت تلك هي الجولة الثانية من عمليات نسف المباني التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي خلال عدة أسابيع. وكان الفلسطينيون قد شرعوا بعد الجولة الأخيرة في إعادة تشييد مبانيهم المهدمة. وقال متحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي إن الجيش قام، بمساعدة من الإدارة المدنية

والشرطة، بتفكيك وإزالة الخيام التي كانت تعيش فيها بعض أسر القرويين طيلة عشرة أيام، فضلا عن تدمير أربعة مبان وأساسات مبنى خامس. غير أن عمر درويش، ممثل مجلس العيسوية لحماية أراضي القرية، قال إن جنود جيش الدفاع الإسرائيلي قد وصلوا دون سابق إنذار وقاموا بإجلاء السكان قبل أن يدمروا ستة بيوت و ٤٨ خيمة، بحيث تركوا أكثر من ٨٠ شخصا مشردين بلا مأوى. وقال أيضا إنه تم اقتلاع حوالي ١٥٠ شجرة زيتون أثناء العملية، رغم أن الجيش كان قد أنكر قبل ذلك اقتلاع أية أشجار. وكانت البيوت مقامة على أرض تدخل في المخطط الأولي لمدينة معاليه أدوميم، بحيث كانت تعتبر من ''أراضي الدولة''. وقال أصحاب البيوت الفلسطينيون من ناحيتهم إن لديهم وثائق تثبت أن الأرض أرضهم، غير انهم لا يملكون تصاريح بناء، حيث أن من المستحيل من الناحية العملية الحصول على مثل هذه التصاريح من السلطات الإسرائيلية. وقال درويش إن تلك الأراضي مملوكة للقرية منذ فترة العثمانيين. وقال إن سكان القرية البالغ عددهم ٠٠٠ ٨ شخص يعانون من أزمة إسكان حادة، حيث لا يُخصص لأعمال البناء السكنية سوى ٦٦٤ دونما فحسب. وهناك الآن ٨٠٠ من السكان بلا مأوى. ومنذ عام ١٩٧٢ ومجلس القرية يتقدم بطلبات إلى الإدارة المدنية لتوسيع المنطقة المخصصة للبناء، غير أن الطلبات تقابل بالرفض دائما. وقال درويش إنه على مدار السنوات، سُلمت نسبة كبيرة من أراضي القرية التي تبلغ مساحتها ٠٠٠ ١٢ دونم إلى مستوطنة معاليه أدوميم اليهودية المجاورة. وتساءل، ''هل من المنطقي أن يأتي شخص من روسيا أو من أوروبا ليعيش على أرضي ويطردني منها؟'' وتسيطر معاليه أدوميم على مساحة ٠٠٠ ٥٠ دونم، بما في ذلك ٠٠٠ ١٢ دونم أضيفت إليها مؤخرا، ويعيش فيها حاليا حوالي ٤٠٠ ٢ نسمة. وكانت منظمة العفو الدولية قد قالت في تقرير أصدرته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إن إسرائيل قد شردت حوالي ٧٠٠ ١٦ فلسطيني صاروا بلا مأوى بعد تدمير ٦٥٠ ٢ منزلا على الأقل منذ عام ١٩٨٧. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢٤-٢٥ نيسان/أبريل).

٤٧ - وفي ١٥ أيار/مايو، أفادت الأنباء أن عشرات من المتظاهرين تجمعوا في اليوم السابق أمام منزل ناصر جميل عقل في جبل المكبر للاحتجاج على قرار بلدية القدس بنسف منزله. وفي وقت لاحق من اليوم، أمرت المحكمة بوقف التنفيذ لمدة شهر. وكان قد تم إبلاغ الأسرة قبل عدة أيام بأن المنزل سيُنسف خلال ٧٢ ساعة نظرا لإدخال تعديلات على البناء بصورة غير قانونية. ورغم أن عقل قال إن والده قد بنى المنزل عام ١٩٥١، فقد زعمت الجامعة العبرية أنها المالك القانوني للعقار. غير أن عقل يقول إن والده هو مالك كل الأرض الممتدة حتى مستشفى جامعة حداسا، بما في ذلك فندق هيات والأرض التي تضم حاليا عنبر إيدلسون لطلبة الجامعة. وفي عام ١٩٦٨، صادرت الحكومة الإسرائيلية الأرض؛ وبعد خمس سنوات بيعت مساحة خمسة دونمات للجامعة العبرية، في صفقة يقول عقل إنها غير قانونية. وفي عام ١٩٧٣، أمرت إحدى المحاكم بأنه لا يجوز إخراج الأسرة من مسكنها إلا إذا وافقت على سكن بديل. ومع ذلك، رفضت الأسرة الانتقال رغم أن الجامعة عرضت عليها مبلغ ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي غضون ذلك، زعمت الجامعة العبرية أن أسرة عقل وست أسر أخرى تعيش بصورة غير قانونية على ممتلكات الجامعة رغم إنذارهم بمغادرتها قبل ذلك بسنوات. (جروسالم بوست، ١٥ أيار/مايو).

٤٨ - وفي ٥ حزيران/يونيه، أصيب سبعة فلسطينيين (ذكرت صحيفة جروسالم بوست أنهم ثلاثة) وأربعة من رجال الأمن في شجار نشب عندما هدمت السلطات بيتا مبنيا بالأسمنت بصورة غير قانونية في قرية الولجة بالضفة

الغربية. وكانت الشرطة وشرطة الحدود الإسرائيلية قد قامت، بناء على أمر هدم صادر من وزارة الداخلية، بمرافقة جرافات لهدم بيت حسن خليفة، وهو أب لأربعة أطفال دون سن السابعة. وقالت الوزارة إن البيت أقيم بصورة غير قانونية دون تصريح، وبالتالي كان لابد من نسفه بموجب القانون. وكانت السلطات الإسرائيلية قد دمرت خلال السنتين السابقتين ثمانية بيوت في قرية الولجة. وكانت القرية قد ضُمت إلى القدس عقب حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، غير أن أهالي القرية العرب لم يصبحوا رسميا جزءا من إسرائيل. ونتيجة لذلك، كانت القرية جزءا من إسرائيل، دون أن يكون أهلها جزءا من إسرائيل. ولم تقم سلطات بلدية القدس بأية استثمارات في القرية على مدى سنوات، ولا توجد فيها خدمات أساسية من قبيل الطرق أو الصرف الصحي. وكانت أية خدمات تصل إلى القرية تأتي من السلطة الفلسطينية. وقد حاول سكان الولجة، بمن فيهم خليفة، الحصول في الماضي على تصاريح بناء من السلطات الإسرائيلية، غير أنهم لم ينجحوا في ذلك لأنه لم تكن توجد خطة رسمية عامة للقرية، وهو الأمر الذي تحججت به السلطات لعدم إصدار التصاريح. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٦ حزيران/يونيه).

٤٩ - وفي ١٣ حزيران/يونيه، هدمت الجرافات مترلا في قرية جبل المكبر شرقي القدس، مما جعل مكتب حاييم رامون، الوزير المسؤول عن شؤون القدس، يتهم وزير الداخلية ناتان شارانسكي بأنه أمر بهذا التحرك في استعراض للقوة يرتبط بأزمة الائتلاف الوزاري. وبناء على تعليمات وزارة الداخلية، هدمت الجرافات مترلا يخص حمزة المغربي (٣٥ عاما)، وهو أب لسبعة أطفال تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و١٣ سنة. وألقت الشرطة القبض على متظاهر حاول أن يرقد على الأرض أمام الجرافات. وقال معاونو رامون إن هدم المترل يُعد انتهاكا لاتفاق واضح بين الوزيرين بإبلاغ رامون مسبقا بأية عمليات هدم. وقال المغربي إن الجرافات قد فاجأته، حيث كان قد تلقى أمرا بحضور جلسة للمحكمة في ١٢ حزيران/يونيه بشأن عملية الهدم المزمعة. وقال، ''حتى إذا كان هناك من يريد العمل وفقا للقانون في القدس الشرقية، فإنه لن يتمكن من ذلك لأن السلطات لن تسمح له بذلك''. وقال موشيه موسكو، نائب المتحدث باسم وزارة الداخلية، إن أوامر صدرت بهدم ٥٠٠ مبنى غير قانوني في أنحاء البلد، معظمها في المناطق العربية. ولم يحدد من بينها عدد المباني الموجودة في منطقة القدس. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٤ حزيران/يونيه).

المياه

٥٠ - في ١٥ حزيران/يونيه، أفادت الأنباء أن الآلاف من سكان رام الله والمناطق المحيطة بها يعانون من أزمة مياه حادة منذ الأسبوع السابق. وقالت مصادر فلسطينية إن النقص في المياه، الذي يؤثر على حوالي ٢١٠ ٠٠٠ من سكان ٥٠ بلدة وقرية، لم يكن ليصل إلى هذه الدرجة من السوء لو كانت الإدارة المدنية، وهي السلطة الإسرائيلية التي تنظم الأنشطة في مناطق الضفة الغربية غير الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، أكثر تقبلا للطلبات الفلسطينية للحصول على تصاريح. وقيل إن الإدارة المدنية قد أصرت على حصول الفلسطينيين على تصريح لإقامة مبنى يضم مفاتيح التحويل الكهربائية اللازمة لمحطة الضخ الجديدة شمالي رام الله. ويقع كل من بئر المياه ومحطة الضخ في المنطقة جيم، التي كانت تدخل ضمن الولاية الإسرائيلية. ويقول عبد الكريم أسعد، رئيس إدارة الأشغال المائية في القدس، إن ذلك كان أسوأ حالة لنقص المياه تشهدها رام الله على مدى ٣٥ عاما. وعلى مدار السنين، كان ٣٥ في المائة من احتياجات المنطقة من المياه يتوفر من أربعة آبار مياه تديرها إدارة الأشغال المائية، بينما يتوفر الباقي من شركة المياه الإسرائيلية ميكوروت. وأدت موجة الجفاف الأخيرة إلى تقلص

معدلات الضخ من الآبار الأربعة بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة. وبموجب اتفاقات أوسلو، تستمر إسرائيل في السيطرة على جميع موارد المياه في إسرائيل والأراضي المحتلة، وإن كان يُسمح للفلسطينيين بحفر آبار عديدة في طبقة مستودعات المياه الطبيعية الشرقية. وقال أسعد إن النقص في المياه يرجع أيضا إلى خفض شركة ميكوروت لكمية المياه التي توفرها. (هآرتس، ١٩ حزيران/يونيه).

٥١ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، انضمت جماعة حقوق الإنسان الإسرائيلية ''بيت سيليم'' إلى الفلسطينيين المحليين في مظاهرة في قرية يطا بالقرب من الخليل احتجاجا على التمييز في ممارسات توزيع المياه في الأراضي، حيث رُفعت لافتات تقول ''متعطشون للعدالة'' و''الفلسطينيون يعانون العطش، والمستوطنون يسبحون''. وقال المتحدث باسم ''بيت سيليم'' تومير فيفر إن المظاهرة بداية لحملة مستمرة لتوعية الرأي العام الإسرائيلي بنقص المياه في الأراضي. وقال، ''نأمل في أن نضع حدا للنفاق الذي يتعامل به الإسرائيليون مع أزمة المياه الوشيكة، عندما نتجاهل إننا نحرم الفلسطينيين من موارد المياه المشتركة''. وفي ورقة موقف صدرت مؤخرا، قارنت جماعة ''بيت سيليم'' استهلاك المياه وتوزيعها بين الفلسطينيين وبين الإسرائيليين وسكان المستوطنات القريبة، وخلصت إلى أن الفلسطينيين يعانون بصورة مستمرة لنقص حاد في المياه، بحيث يضطرون إلى استهلاك كمية من المياه تعادل ما يتراوح بين ٢٠ و٢٥ في المائة مما يستهلكه الفرد الإسرائيلي. وقال التقرير أيضا إنه بموجب الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع الفلسطينيين، لا تسمح إسرائيل لهم إلا بالحصول على نسبة ضئيلة من موارد المياه المشتركة، في حين تقوم بتحويل المياه من الأراضي إلى مناطق داخل الخط الأخضر. وانتهى التقرير إلى أن اتفاق الوضع النهائي يجب أن يعالج ''انتهاكات حقوق الإنسان'' المتصلة بتوزيع المياه. وقال خليل يونس، عمدة يطا، إن مسؤولو البلدية في البلدة التي يبلغ عدد سكانها ٤٧ ٠٠٠ نسمة، والتي تخضع حاليا للسيطرة الفلسطينية، حاولوا توزيع إمدادات المياه المخصصة لهم من شركة ميكوروت، بتقسيم البلدة إلى ١٤ منطقة، تحصل كل منها على حصة مياه البلدية كاملة لمدة ثلاثة أيام. ويقول السكان إن ذلك أدى في واقع الأمر إلى فترات تتراوح بين ٣٠ و٤٠ يوما لا يحصل فيها أي حي بعينه على أية إمدادات من المياه الجارية. وتقول جماعة ''بيت سيليم'' إن ثمة أنظمة مشابهة لذلك في الخليل وبيت لحم وجنين. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢٩ حزيران/يونيه).

٢ - القيود التي تؤثر على تنقل الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة، وفيما بينها، وفي خروجهم منها وعودتهم إليها

بطاقات الهوية وتصاريح السفر

٥٢ - في ٢٩ أيار/مايو، أفادت الأنباء أنه يجري النظر في إقامة سور أمني للفصل بين الحدود البلدية للقدس ولقريتي أبو ديس والعزيرية المقرر نقلهما إلى السيطرة الفلسطينية، وذلك لتجنب نشوب مصادمات عنيفة كالتي وقعت بين الفلسطينيين وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي قبل أسبوعين. وكانت الحكومة تؤجل تسليم القريتين إلى أن تتأكد من عدم تكرار المظاهرات التي نظمتها السلطة الفلسطينية. ويضم منتدى القدس وزير شؤون القدس ووزير الأمن العام وعمدة القدس وممثلي أجهزة الأمن ومختلف الوزارات الحكومية. وكان عمدة القدس إيهود أولمرت هو الذي طرح فكرة إقامة السور. كما أفادت الأنباء أنه يريد نقل معبر راس العامود إلى تقاطع أبو ديس، على الحدود البلدية للمدينة، تنفيذا لسياسة الفصل التي أعلنها رئيس الوزراء باراك والتي كثر النقاش بشأنها. (هآرتس، ٢٩ أيار/مايو).

٥٣ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، أفادت الأنباء أن الفلسطينيين لم يسمحوا في اليوم السابق بدخول السلع الاستهلاكية الإسرائيلية إلى قطاع غزة احتجاجا على إضراب بدأه موظفو الحكومة الإسرائيليون قبل ستة أسابيع، مما حال دون دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل للعمل أو التجارة. وخلال تلك الفترة، لم يجدد العاملون في الحكومة العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة تصاريح الدخول المنتهية للعمال والتجار الفلسطينيين. وأفادت الأنباء أن حوالي ٣ ٠٠٠ تاجر فلسطيني عجزوا عن دخول إسرائيل بسبب الإضراب. وقال سالم أبو صافيه، قائد شرطة الحدود الفلسطينية في غزة، إن الإضراب قد كلف الاقتصاد الفلسطيني ٥ ملايين دولار يوميا، وإن بضائع إضافية قيمتها مليون دولار كانت ترقد بلا حركة في ميناء أشدود. (جروسالم بوست، ١٥ حزيران/يونيه).

٥٤ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، قام مستوطنون من نفي ديكاليم بإغلاق الطريق المؤدي إلى خان يونس أمام المركبات الفلسطينية بعد إلقاء أحجار على مركبات إسرائيلية كانت تمر على جزء الطريق المؤدي إلى المستوطنة في وقت سابق من المساء. (جروسالم بوست، ٢٩ حزيران/يونيه).

٥٥ - وفي ٩ تموز/يوليه، أفادت الأنباء أن جيش الدفاع الإسرائيلي منع مؤخرا أفراد اسر رجال شرطة السلطة الفلسطينية من دخول إسرائيل بسبب دور رجال الشرطة في حوادث إطلاق النار على الجنود الإسرائيليين أثناء أحداث ''النكبة'' في أيار/مايو ٢٠٠٠. وفرضت إسرائيل تلك الجزاءات على أفراد الأسر بعد أن رفضت السلطة الفلسطينية معاقبة الضباط الذين شاركوا في حوادث إطلاق النار. (هآرتس، ٩ تموز/يوليه).

باء - كيفية تنفيذ القيود

١ - نقاط التفتيش

٥٦ - في ٢ آذار/مارس، أفادت الأنباء أن مسؤولون فلسطينيون احتجوا على تغيير مواقع العديد من نقاط التفتيش التي أقامها جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية، باعتبار ذلك محاولة لتغيير الحدود قبل إبرام اتفاق الوضع النهائي. وقال ياسر عبد ربه، عضو الفريق الفلسطيني في مفاوضات الوضع النهائي، إنه قدم إلى نظيره الإسرائيلي رسالة للاحتجاج على محاولات إسرائيل تحريك نقاط التفتيش. وقال عبد ربه، ''لقد غيّر الجيش الإسرائيلي الوضع على حدود الضفة الغربية في أربعة مواقع''. وقال المفاوض الفلسطيني صائب عريقات إن اثنين من المواقع التي تغيرت يقعان بالقرب من جنين، ويقع الثالث في اللطرون، والرابع جنوبي الخليل بالقرب من قرية يطا. وقال عريقات إن نقل نقاط التفتيش ينطوي على آثار قانونية بالنسبة لمحادثات الوضع النهائي، حيث أنه يخلق حقائق جديدة على الأرض من جانب واحد قبل التفاوض بشأنها مع السلطة الفلسطينية. وقال مسؤول كبير في السلطة الفلسطينية إن جيش الدفاع الإسرائيلي بدأ تحريك نقاط التفتيش في المنطقة جيم، التي لا تزال تخضع للسيطرة الإسرائيلية، قبل ستة أشهر من الموعد المحدد لذلك. (جروسالم بوست، ٢ آذار/مارس).

٥٧ - وفي ٣١ آذار/مارس، أفادت الأنباء نقلا عن جماعة حقوق الإنسان الإسرائيلية ''بيت سيليم'' أنه كانت هناك في الآونة الأخيرة زيادة كبيرة في عدد الشكاوى المقدمة من الفلسطينيين ضد الشرطة، وضد شرطة الحدود بصفة خاصة. وقال مقدمو الشكاوى إنهم تعرضوا للضرب عند نقاط التفتيش، وبخاصة ذلك الموقع القريب من جنين. وقالت الجماعة إنها تلقت عددا كبيرا من الشكاوى خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس. وقال المتحدث باسم ''بيت سيليم''، ''الناس لا يشكون من الصفعات والركلات. فلا تصل الشكاوى إلينا إلا بعد دخولهم إلى المستشفى''. وطلبت الجماعة من وزير الأمن العام شلومو بن عامي الدعوة لعقد اجتماع عاجل بعد أن لاحظت حدوث زيادة ملحوظة في الشكاوى ضد قوات الشرطة شبه العسكرية. ولفتت الجماعة الأنظار إلى حالة ناصر ملحم وصهره أيمن، الذي قال إن شرطة الحدود ضربته بوحشية بمصباح كشاف وعقب مسدس. وكشفت الأشعة السينية أن ناصر يعاني من نزيف داخلي في الخصية اليسرى، وبينت الجراحة الطارئة

التي أجريت له أن التريف حدث بسبب تعرضه للضرب. وقال ناصر ملحم (٣٣ سنة)، الذي يعيش في قرية عانين التابعة لقضاء جنين ويعول زوجة وستة أطفال بالعمل في تركيب البلاط في القرى العربية داخل إسرائيل، إنه لم يسبق أن قُبض عليه مطلقا لأسباب أمنية، ولم يرد اسمه مطلقا في أية قائمة للمشتبه فيهم المطلوب القبض عليهم. وكان قد ألقي القبض عليه في الماضي ليوم أو يومين لوجوده في إسرائيل بصورة غير قانونية. وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، حوالي الساعة الثامنة مساء، وبينما كان ناصر يقل شقيقة زوجته وأطفالها في سيارته إلى بيتهم في قرية الطورة، ومعهم صهره أيمن (٢٥ سنة)، تم إيقافهما وفحص أوراقهما في نقطتي تفتيش. وبعد توصيل المرأة وأطفالها إلى بيتهم، عاد الرجلان إلى عانين. وفي الشهادة التي أدليا بها إلى محققي جماعة ''بيت سيليم''، قال ناصر وأيمن إن اثنين من رجال شرطة الحدود ضربوهما عندما وجدا أنهما لا يحملان تصاريح لدخول إسرائيل، رغم أن الواقعة حدثت في الأراضي. ووفقا لما جاء في شهادتهما، فإن أحد الشرطيين وصف ناصر بأنه ''ابن قحبة'' بعد أن أطلعه على بطاقته المغناطيسية وأوراق هويته، وجره خارج السيارة، وضربه على رأسه بعقب مسدسه، وركله في ساقيه، وأدمى فمه، وطرحه أرضا. وعندما رأى شرطي ثان ناصر وهو يسجل رقم سيارة الشرطة الجيب، سحبه خارج السيارة، وضربه بعقب مسدسه، وركله في خصيتيه. وعندما سقط على الأرض، أوقفه الشرطي وقيد يديه. واستمر نفس الشرطي يضربه. وقال المتحدث باسم شرطة الحدود إن عدد الشكاوى المقدمة ضد شرطة الحدود انخفض من ٢٦٣ شكوى عام ١٩٩٨ إلى ١٨٧ شكوى عام ١٩٩٩، وإن عدد الشكاوى من السلوك غير اللائق قد انخفض من ١١٠ شكاوى إلى ١٠٢ شكوى. (هآرتس، ٣١ آذار/مارس).

٢ - الإجراءات المتبعة أثناء الاستجواب

٥٨ - في ١٥ آذار/مارس، أفادت الأنباء أن رئيس الوزراء باراك قال إنه يفضل صدور قانون أدنى يمكّن محققي دائرة الأمن العام من استخدام أساليب الضغط على المشتبه في قيامهم بأعمال إرهاب إذا ما كان هناك تهديد حقيقي للأرواح. وقال باراك، ''إننا لسنا هولندا، ولا نعيش في منطقة البنيلوكس. إن صدور مثل هذا التشريع أمر منطقي وملائم. إننا دولة تواجه تهديدا دائما بالإرهاب. ومع ذلك، ومن ناحية أخرى، فإننا دولة ديمقراطية وجزء من المجتمع الدولي. ولابد وأن تكون هناك حساسية تجاه هذين النوعين من الاحتياجات على حد سواء''. وكان باراك يتحدث في الكنيست ردا على استجواب، نظمه عضو الكنيست روبي ريفلين من الليكود، من ٤٦ من أعضاء الكنيست يطلبون منه تحديد موقفه من التشريع المنظم لعمليات دائرة الأمن العام. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٥ آذار/مارس).

٥٩ - وفي ٣ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن لجنة فرعية بالكنيست ستبدأ قريبا وضع المسودة النهائية لقانون ينظم دائرة الأمن العام، رغم عدم تحمس مجلس الوزراء لذلك القانون. وستقوم اللجنة الفرعية المشتركة بصياغة القانون لتقديمه للقراءتين الثانية والنهائية. وكانت القراءة الأولى للقانون قد تمت في الكنيست السابق، غير أنه توقف منذ تولي الحكومة الحالية منصبها نظرا لاعتراض وزير العدل يوسي بيلين على بعض أحكام القانون باعتبارها أحكاما غير ديمقراطية. وأعرب بيلين عن اعتقاده أن صياغة القانون تعطي دائرة الأمن العام صلاحيات واسعة للغاية لا يصح أن تتمتع بها في نظام ديمقراطي يقوم على شفافية سيادة القانون. (هآرتس، ٣ نيسان/أبريل).

٦٠ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن المدعي العام السابق مايكل بن يائير أوصى بتجريد دائرة الأمن العام من صلاحياتها فيما يتعلق بالتحقيق والاستجواب، بحيث تقتصر على جمع المعلومات السرية، وتُترك للشرطة السلطة في الجوانب المتعلقة بالتحقيق والاستجواب. وأشار بن يائير إلى أنه بعد حادث تفجير الباص في شارع ديزنغوف عام ١٩٩٤، خولت دائرة الأمن العام صلاحيات استثنائية

للتحقيق من جانب الحكومة - عن طريق بن يائير، الذي يتولى في ذلك الوقت منصب المدعي العام - لكي تتحول الدائرة بعد ذلك إلى استخدام تلك الصلاحيات ''بصورة روتينية يومية''. وأوضح بن يائير أن السماح باستخدام أساليب الضغط البدني الخفيف كان ''يقتصر على الحالات 'التي يكون فيها ارتكاب عمل إرهابي أمرا وشيكا تماما'''، غير أن دائرة الأمن العام ''راحت تستخدمه بشكل روتيني يومي''. وقال بن يائير إنه عندما لقي سجين حتفه وهو محتجز لدى دائرة الأمن العام عام ١٩٩٥، اعتبر ذلك الحادث نقطة تحول، وقرر تشديد الإشراف على أنشطة دائرة الأمن العام، وانتهى في نهاية المطاف إلى أن مفهوم ''الصلاحيات الاستثنائية'' هو مفهوم يعاني من خلل جوهري. (هآرتس، ١٢ نيسان/أبريل).

٦١ - وفي ١٥ أيار/مايو، أفادت الأنباء أن المدعي العام السابق دوربت بينيش، الذي يعمل الآن قاضيا في المحكمة العليا، قد وافق على ترتيب بمنح الحصانة من المحاكمة لثلاثة من عملاء دائرة الأمن العام قيل إنهم شاركوا في مصرع محتجز فلسطيني عام ١٩٨٩، مقابل استقالتهم من الدائرة، وذلك وفقا لما ورد في رسالة من رئيس الشؤون الأمنية في مكتب المدعي العام أذيعت في اليوم السابق. وأدين عميلان آخران شاركا في استجواب الفلسطيني خالد شيخ علي، بتهمة التسبب في موته نتيجة لإهمالهما، وحُكم عليهما بالحبس ستة اشهر. وبعد إيداعهما السجن، ظل ''ألف'' و''شين'' يدعيان علنا أن زملائهما هم المسؤولون عن مصرع علي. وطالبا المدعي العام إلياكيم روبنشتين ومكتب المدعي العام بإعادة فتح القضية والتحقيق مع العملاء الثلاثة. ورغم أن روبنشتين أمر في نهاية المطاف إدارة تحقيقات الشرطة بوزارة العدل بإعادة فتح الملف، فإن التحقيق أغلق بصورة مفاجئة، بعد أن اكتشف المحققون رسالة موجهة من بينيش يوافق فيها على صفقة لمنح الحصانة للعملاء الثلاثة مقابل تقديمهم استقالاتهم. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٥ أيار/مايو).

٣ - الاحتجاز الإداري وظروف الاحتجاز

٦٢ - في ١٥ أيار/مايو، أفادت الأنباء أن الشيخ صالح مصطفى شحادة، وهو من المعاونين المقربين للشيخ أحمد ياسين زعيم حركة ''حماس'' وأحد مؤسسي الحركة في غزة، قد أطلق سراحه من الاحتجاز لدى إسرائيل في اليوم السابق، بعد أن قرر جيش الدفاع الإسرائيلي ألا يطلب تمديد احتجازه إداريا. وكان شحادة محتجزا إداريا منذ أن أكمل حكما بالسجن لمدة عشر سنوات في عام ١٩٩٨. وعاد إلى بيته في خان يونس بعد ظهر اليوم السابق عقب إطلاق سراحه من سجن شارون.

٤ - السجن وأوضاع السجن

٦٣ - في ٢١ آذار/مارس، أفادت الأنباء أن إسرائيل قد أطلقت في اليوم السابق سراح ١٠ من المعتقلين الأمنيين الفلسطينيين، بما يصل بمجموع عدد المعتقلين الأمنيين الذين أطلق سراحهم كبادرة على حسن النية بمناسبة حلول عيد الأضحى إلى ١٥ معتقلا. وكان قد جرى إطلاق سراح خمسة معتقلين من القدس الشرقية قبل بضعة أيام. وجميع هؤلاء المعتقلين يرتبطون بحركة فتح. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢٠-٢١ آذار/مارس).

٦٤ - وفي ٦ نيسان/أبريل، قبلت المحكمة العليا الطعن الذي تقدمت به الدولة في قضية شرطي الحدود إيران نقاش، وأدانته بتهمة الاعتداء على أحد المحتجزين وزادت فترة سجنه من ١٤ شهرا إلى ثلاث سنوات. وبذلك، فإن المحكمة، وللمرة الثانية خلال أقل من ثلاثة أشهر، توسعت في تفسير التعديل الذي أدخل عام ١٩٩٠ على قانون العقوبات باستحداث جريمة ''الاعتداء على قاصر'' باعتبارها جريمة مستقلة تستوجب عقوبة أشد من ''العنف

ضد قاصر''. وكانت الدولة قد أدانت، في حزيران/يونيه السابق، نقاش بتهمة ضرب فلسطينيين محتجزين لديه وارتكاب أفعال بذيئة معهم. وركزت لائحة الاتهام على ثلاث حوادث منفصلة. في إحدى الحوادث، قام نقاش بلكم وصفع وركل ثلاثة مراهقين فلسطينيين كان ينقلهم من أحد مراكز الاحتجاز إلى مركز آخر، وفتح سرواله وطلب إلى أحد الشباب القيام بعمل فاحش، واعتدى عليه بالضرب عندما رفض. كما أجبره على غناء أغنية تسيئ إلى العقيدة الإسلامية. وكرر نقاش معظم هذا السلوك مع معتقل آخر أثناء العودة. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٧ نيسان/أبريل).

٦٥ - وفي ١٨ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن أربعة فلسطينيين على الأقل أصيبوا بجراح في اليوم السابق، عندما أطلقت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي الغازات المسيلة للدموع والأعيرة المطاطية لتفريق مظاهرة كانت تلقي الأحجار على قبر راحيل، عقب مسيرة بمناسبة ''يوم المعتقلين الفلسطينيين''. وفي رام الله، نشرت الرابطة الفلسطينية للمعتقلين وحقوق الإنسان تقريرها السنوي، الذي قالت فيه إن المعتقلين الفلسطينيين يتعرضون للتعذيب في السجون الإسرائيلية. وقال التقرير إن ٣٠٠ معتقل فلسطيني يعانون من أوضاع صحية متردية، وإن ٢٩ منهم مصابين بأمراض مزمنة قد لقوا حتفهم في العام السابق نتيجة للإهمال أو تأخر الرعاية الطبية. (جروسالم بوست، ١٨ نيسان/أبريل).

٦٦ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن دائرة الأمن العام أوصت رئيس الوزراء باراك بالإفراج عن جميع المعتقلين الذين يثبت ارتباطهم بتنظيم فتح وبالجماعات الأخرى التي أصبحت جزءا من السلطة الفلسطينية، وذلك في إطار المفاوضات الجارية مع السلطة الفلسطينية. وشملت التوصيات معتقلين أدينوا بقتل أو إصابة إسرائيليين. وباستثناء حالات معزولة، كانت إسرائيل تمتنع عن الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين ''الذين تلوثت أيديهم بالدماء'' في إطار عملية أوسلو. ونتيجة لذلك، كانت إدارة الأمن العام تعترض على الإفراج عن المعتقلين من حركتي ''حماس'' و''الجهاد الإسلامي'' قبل أن يقضوا مدد الأحكام الصادرة ضدهم بالكامل. (هآرتس، ٢٥ نيسان/أبريل).

٦٧ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن إسرائيل مستعدة لإطلاق سراح ٧ فلسطينيين قتلوا يهودا، ومودعين في السجن منذ أكثر من ٢٠ عاما. وقال مصدر سياسي رفيع المستوى، ''سيكون من الممكن الحديث بشأنهم في مرحلة ما''. وفي مساء إجازة عيد الفصح، قدمت السلطة الفلسطينية قائمة جديدة بالمعتقلين الذين تريد إطلاق سراحهم، استنادا إلى بند في اتفاق شرم الشيخ يقضي بتشكيل لجنة دائمة من الجانبين لمناقشة الطلبات المحددة. وفي غضون ذلك، أفادت الأنباء أن باراك لم يقبل توصية آمي ايالون، رئيس إدارة الأمن العام، بالإفراج عن جميع المعتقلين من تنظيم فتح، بما في ذلك من قتلوا إسرائيليين. (هآرتس، ٢٧ نيسان/أبريل).

٦٨ - وفي ١١ أيار/مايو، كان مقررا أن تجتمع خلال بضعة أيام اللجنة التوجيهية الإسرائيلية - الفلسطينية المعنية بالمسائل المؤقتة المعلقة، في محاولة لحل المسائل المتبقية. وكان البند الأول في جدول أعمالها هو الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين. وبدأ بعض المعتقلين إضرابا عن الطعام في سجن حداريم قبل عشرة أيام، قبل أن يمتد الإضراب إلى السجون الأخرى. وفي سجن نافاحا، في بير سبع، انضم إلى الإضراب ١٥٥ معتقلا. وأفاد نادي المعتقلين، وهو منظمة تمثل المعتقلين وأسرهم، أن صحة المعتقلين المضربين عن الطعام آخذة في التدهور، وأنه لزم نقل ٢٥ معتقلا في سجن نافاحا إلى المستشفى. وقال هشام عبد الرازق، الوزير بالسلطة الفلسطينية، إن المعتقلين يطالبون بالإفراج عنهم كجزء من اتفاق الوضع النهائي المقرر التوصل إليه في أيلول/سبتمبر،

وإنه ينبغي النص على ذلك في الاتفاق الإطاري. وقال، ''إن إسرائيل ترفض إدراج هذه العبارة في الاتفاق''. وكان الفلسطينيون قد قدموا قائمة تضم ٢٣ اسما من المسنين والمرضى، أو الذين قضوا أحكام سجن طويلة، وطلبوا من إسرائيل الإفراج عنهم. (جروسالم بوست، ١٢ أيار/مايو).

٦٩ - وفي ١ حزيران/يونيه، أفادت الأنباء أن ٩٠٠ من المعتقلين الأمنيين في السجون الإسرائيلية دعوا إلى إضراب جزئي عن الطعام لمدة شهر بعد أن تلقوا وعودا بتحسين أوضاعهم. وفي غضون ذلك، نفى مسؤولون إسرائيليون التوصل إلى اتفاق مع المفاوضين الفلسطينيين بشأن إطلاق سراح المعتقلين الأمنيين. ومع تخفيف القيود، سيكون بمقدور المعتقلين الأمنيين، التمتع بزيارات الأقارب من الدرجة الثانية بالإضافة إلى الوالدين أو الزوجات. وأشار متحدث باسم إدارة السجون إلى أن التغيير سيسمح للنساء والأطفال والبالغين الذين تزيد أعمارهم عن ٥٠ سنة بزيارة المعتقلين. وسيتم توفير وصلة مع قنوات تليفزيونية إضافية، وسيتمكن المعتقلون الذين يريدون الاتصال بذويهم في الحالات الإنسانية مثل الولادة أو الوفاة من القيام بذلك دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة. كما أفادت الأنباء أن قائد إدارة السجون انشأ لجنة لبحث أوضاع المعتقلين الأمنيين. (جروسالم بوست، ١ حزيران/يونيه).

٧٠ - وفي ٥ حزيران/يونيه، أفادت الأنباء أنه تم إبلاغ وزير الأمن العام ورئيس الشرطة الوطنية أن الأوضاع في سجن شاهتا ليست مناسبة للمعتقلين. وقدم المحامي العام للمنطقة الشمالية ونائبه إلى المسؤولين الكبيرين تقريرا بشأن الأوضاع المعيشية في السجن تم تجميعه بعد زيارة مرعبة. وجاء في التقرير أن جناح السجن الذي يضم الفلسطينيين المقبوض عليهم لإقامتهم في إسرائيل بصورة غير قانونية لا يزيد عن مجمع مسوَر يضم عشر خيام. وجاء في التقرير أن ''الأوضاع المعيشية قاسية بصفة خاصة، ولا نعتقد أن من المناسب احتجاز المعتقلين في مثل هذه الأوضاع. فالخيام لا تصلح للإقامة الطويلة، ويعاني المعتقلون من سوء الأحوال الجوية''. وليست هناك صيانة سليمة لحمامات المعتقلين، التي تستخدم أيضا كدورات للمياه، حيث لا تصلح للاستخدام الآدمي. وقال المعتقلون للمحامي العام إنهم كثيرا ما يتعرضون للعقاب الجماعي من قبل السجانين الذين يحظرون عليهم استخدام الهاتف أو استقبال الزوار. كما اتهم بعض المعتقلين السجانين بممارسة العنف ضدهم. ونفي نائب مدير السجن الاتهامات، قائلا إن الحل الوحيد الممكن لمشكلة أوضاع المعيشة يتمثل في بناء جناح جديد محدد الأغراض. (هآرتس، ٥ حزيران/يونيه).

٧١ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، أفادت الأنباء أن وجود نقص في بلاستيك التغليف في الإدارة المدنية قد تسبب في حدوث تأخيرات في إصدار تصاريح الزيارة لـ ٦٠٠ فلسطيني يُحتجز أقاربهم في السجون الإسرائيلية. وكانت قد تمت الموافقة بالفعل على إصدار التصاريح من قبل أجهزة الأمن، كما تم طبعها، غير أنه كان يتعين تغليفها بالبلاستيك أولا قبل توزيعها على سكان الأراضي عن طريق الصليب الأحمر، الذي يرأس إدارة تنظيم الاتصال به ضابط من جيش الدفاع الإسرائيلي. غير أن إضرابا للموظفين المدنيين في الإدارة المدنية منذ بداية أيار/مايو ٢٠٠٠ تسبب في تأخير تجهيز الطلبات من خلال ممثل وزارة المالية لدى الهيئة الإدارية. وكان الموظفون المدنيون قد قاموا بإضرابهم لكي يضمنوا تعويضهم عند الفصل، تحسبا لإلغاء الإدارة المدنية. وضمن الجزاءات، رفض الموظفون تقديم المساعدة لحوالي ٣ ملايين فلسطيني، وتوقفوا عن القيام بكل مهامهم الإدارية المتصلة بالمرور وتسجيل السكان وجلب الواردات من الخارج. ومن بين الـ ٦٠٠ تصريح المحتجزة، كان هناك ما لا يقل عن ١٠٠ تصريح بزيارة واحدة لأسر فلسطينية عادة ما كان يُرفض منحها تصاريح لأسباب أمنية مزعومة.

وكثيرا ما كان يتعذر على هذه الأسر رؤية ذويهم لأشهر، بل ولسنين، وكثيرا ما كانت تضم آباء وأمهات مسنين وزوجات. وحالة عوض كامل البالغ من العمر ٧٠ عاما ليست بالحالة الفريدة من نوعها. إذ يتم باستمرار منعه من زيارة ابنه منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. أما سارة رجوب (٤٢ سنة)، فقد منعوها من زيارة زوجها، الذي صدر عليه عام ١٩٩٦ حكم بالسجن لمدة ثماني سنوات. وأخيرا، صدرت لهم تصاريح الزيارة لمرة واحدة في نهاية أيار/مايو ٢٠٠٠، بعد حملة طويلة قام بها مركز ''هاموكيد'' (مركز الدفاع عن الفرد) والمحامي تامار بيليغ. (هآرتس، ١٢ أيار/مايو).

٧٢ - وفي ١٩ حزيران/يونيه، أطلقت إسرائيل سراح ثلاثة معتقلين أمنيين فلسطينيين ممن شاركوا في هجمات إرهابية أسفرت عن إصابة إسرائيليين بجراح، رغم محاولة ''رابطة ضحايا الإرهاب'' وقف الإفراج عنهم لحين نظر الطعن الذي تقدمت به الرابطة إلى المحكمة. وقال أحد مسؤولي حركة فتح، ''إننا نرحب بالإفراج عن أي معتقل؛ ولكن عندما نتحدث عن ٢٧٠ معتقل كخطوة أولى، فإن الإفراج عن ثلاثة منهم لا يُعد كافيا؛ ولكن إذا كان هؤلاء المعتقلون ممن قضوا في السجن أكثر من ٢٠ عاما، فإنها تكون بداية هامة''. وهناك سبعة معتقلين من هذا النوع في إسرائيل، وجميعهم ينتمون إلى حركة فتح. وإجمالا، لا يزال في السجن حوالي ٤٠٠ من ناشطي فتح. وغالبية المعتقلين المتبقين البالغ عددهم ١ ٦٥٠ معتقلا ينتمون إلى حركتي ''حماس'' و''الجهاد الإسلامي''. وتطالب السلطة الفلسطينية إسرائيل بإطلاق سراح جميع المعتقلين كجزء من الاتفاق الإطاري. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٦-٢٠ حزيران/يونيه).

٧٣ - وفي ٢ تموز/يوليه، أفادت الأنباء أن الشرطة الإسرائيلية بدأت تحقيقا مشتركا مع الشرطة الفلسطينية في قضية مقتل أحمد عامر سباتين (٣٤ سنة)، من مخيم العروب للاجئين، بعد أن عثر على جثته بجوار مركبته في مكان لا يبعد كثيرا عن موقع لجيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من تيليم، خارج الخليل، بعد ظهر اليوم السابق. ورغم أن إذاعة فلسطين قالت إن مستوطنا قتله، فإن متحدثا باسم الشرطة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة قال إنه يعتقد أن الضحية لقي مصرعه رميا برصاص فلسطينيين آخرين، وأضاف أن دوافع الجريمة تبدو جنائية. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢ تموز/يوليه).

٧٤ - وفي ٢ تموز/يوليه، أفادت الأنباء أن جيش الدفاع الإسرائيلي يستعد لاستخدام المركبات التي كانت تستخدم في وقت من الأوقات لفض المصادمات العنيفة مع المدنيين خلال المراحل المبكرة من الانتفاضة، وذلك تحسبا لحدوث اضطرابات خطيرة في الضفة الغربية وغزة في الأسابيع المقبلة مع انتظار إعلان الدولة الفلسطينية. وقد أجرى جيش الدفاع الإسرائيلي تقديرات للموقف توقع فيها أن إعلان الفلسطينيين الوشيك عن استقلالهم من جانب واحد في أيلول/سبتمبر قد يتسبب في اندلاع أحداث شغب في الأراضي المحتلة. وراح جيش الدفاع الإسرائيلي يجهز أنواعا مختلفة من المعدات لاستخدامها في الأسابيع المقبلة، بما في ذلك مركبات ''الهاتزاتزيت''، وهي سلاح لتفريق الحشود يطلق آلافا من الحصى إلى مسافة مئات الأمتار. غير أن بعض ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي انتقدوا كفاءة ذلك السلاح، قائلين إن المركبة تتسم بالبطء وتمتلئ بالصعوبات الفنية. (هآرتس، ٣ تموز/يوليه).

٧٥ - وفي ٤ تموز/يوليه، أفادت الأنباء أن مكتب المدعي العام قد كتب إلى اللجنة العامة لمناهضة التعذيب قائلا إن أوضاع المعتقلين الذين تحتجزهم إدارة الأمن العام أصبحت أكثر صحة وراحة. غير أن اللجنة تمسكت بشكواها السابقة من تعرض المعتقلين للتعذيب، بالمخالفة للحكم الذي أصدرته المحكمة العليا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بتجريم هذه

الممارسات. وكانت اللجنة قد قدمت في السنة السابقة شكوى إلى المدعي العام إيليكيم روبنشتين ووزير العدل يوسي بيلين بشأن التعذيب في إدارة الأمن العام. وكانت المحامية تاليا ساسون، مديرة إدارة المهام الخاصة في مكتب المدعي العام، قد وجهت رسالة إلى هانا فريدمان، المديرة العامة للجنة، تؤكد فيها حدوث تحسن في نظام سجون إدارة الأمن العام، من قبيل تجديد الزنازين وتركيب أحواض ونظم للتهوية. وقالت ساسون إن هناك إمكانية لحدوث ''مزيد من التحسن في أوضاع المعتقلين، من حيث غسيل الملابس ، وإمدادات الملابس والمفروشات، ومواد التنظيف، والفوط، ومعجون الأسنان وصابون الحلاقة، وزيادة كميات الطعام''. وأصدرت اللجنة بيانا يرد على ذلك، قالت فيه إنه رغم ''أهمية تنظيف الملابس، فإننا نأمل أن يتفهم المدعي العام أهمية القضية على مستوى أوسع نطاقا. فنحن نطالب مكتب المدعي العام بإكمال تحقيقاته في حالات التعذيب، وتقديم المسؤولين عنها إلى المحاكمة، وبأن يكفل الامتثال للحكم الصادر عن المحكمة العليا''. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٤ تموز/يوليه).

٥ - مسألة استخدام القوة

٧٦ - في ١٤ آذار/مارس، أفادت الأنباء أن محكمة التحقيقات في عفولا قضت بأن تدفع الدولة مبلغا قدره ٦٧٠ ألف شاقل إسرائيلي جديد لخمسة فلسطينيين، من مواطني بلدة قباطيا في الضفة الغربية، تعويضا لهم عن قيام جنود إسرائيليين بضربهم وكسر سيقانهم وأذرعهم أثناء فترة الانتفاضة. وجاء في حكم المحكمة أن الدولة لن تثبت أن المدعين قد ألقي القبض عليهم لمشاركتهم في أعمال الشغب وإلقاء الأحجار؛ وعلاوة على ذلك، وحتى ولو ثبت ذلك، فإن ''تكسير أصابع المدعين لا مكن أن يعتبر من قبيل استخدام القوة المعقولة''. وقال حسين أبو حسين، محامي المدعين، إن حكم المحكمة ''يمثل حالة نادرة تصدر فيها محكمة حكما ضد سياسة تكسير العظام''. (هآرتس، ١٤ آذار/مارس).

٧٧ - وفي ٢٠ آذار/مارس، لقيت حلمية الطوس، وهي امرأة فلسطينية في الخامسة والأربعين من عمرها، مصرعها برصاص جنود جيش الدفاع الإسرائيلي، وأصيب زوجها محمود البالغ من العمر ٥٠ عاما بجراح أثناء الحادث الذي وقع عند حاجز طريق أقامه الجيش بشكل مرتجل على طريق جانبي ضيق بين قريتي حارس وتزوريف في الضفة الغربية. وأوصى الكولونيل مارسيل ساغيف، قائد لواء بيت لحم في جيش الدفاع الإسرائيلي، باتخاذ إجراءات تأديبية ضد الجنود لإطلاقهم النار بصورة تفتقر إلى الدقة ولإقامتهم حاجز طرق مؤقت بصورة غير سليمة. والزوجان لهما ١٢ طفل تتراوح أعمارهم بين عامين و٢٨ عاما. وأقيمت الجنازة في مسقط رأس الزوجة في قرية جعبة، إلى الجنوب الغربي من بيت لحم. وعولج محمود الطوس، وهو عامل بناء يعمل في إسرائيل، في مستشفى بالخليل. وتحدث العديد من سكان قرية حارس، ممن نقلوا الرجل المصاب إلى المستشفى واستمعوا إلى روايته لما حدث، إلى أحد العاملين الميدانيين التابعين لجماعة ''بيت سيليم'' لحقوق الإنسان وإلى صحيفة هآرتس. ويبدو أنه عندما تبين محمود الطوس حاجز الطرق غير المتوقع، الذي أقيم عقب إطلاق النار على اثنين من الإسرائيليين في قرية ترقوميا القريبة، والذي كان يرابط فيه جنود احتياط من مستوطنة كريات أربع، فقد قرر أن يستدير عائدا على أعقابه لأنه لم يكن يحمل أوراق تسجيل السيارة التي كان يقودها. وحسب ما قاله متحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي، فإنه ''استدار بعنف محاولا الفرار، ودهس واحد من الجنود''. غير أنه قال لأولئك الذين نقلوه إلى المستشفى إنه توقف واستدار على مسافة ما من حاجز الطريق. ورغم إصابته وزوجته التي كانت تترف بجواره، ورغم تسبب رصاصة في ثقب أحد إطارات السيارة، فقد تمكن من القيادة

لمسافة أربعة كيلومترات حتى أول بيت في قرية حارس. وأحصى سكان قرية نوبا القريبة، حيث يعيش أقارب لزوجته، وحيث تم قطر السيارة، ما لا يقل عن ٢٠ ثقبا أحدثتها الأعيرة النارية، ومعظمها في الخلف والأجناب. وتحطم الزجاج الخلفي للسيارة. وقال ضابط كبير في جيش الدفاع الإسرائيلي لصحيفة هآرتس إن الجيش قد أعرب عن أسفه للفلسطينيين. فقد كانت هناك جوانب قصور في عمل القوات، غير أنه يصعب توجيه اللوم للجنود الذين فتحوا النار. فقد كانوا يعتقدون أنهم يواجهون خطرا مميتا، وجعلهم سلوك سائق السيارة يعتقدون أنه من تلك المجموعة التي ارتكبت الهجوم الإرهابي في ترقوميا. (هآرتس، ٢٢ آذار/مارس).

٧٨ - وفي ٢ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أنه قبل يومين قتل ضابط شرطة فلسطينيا رميا بالرصاص عندما لم يتوقف عند حاجز للطرق في قرية عناته. وقالت الشرطة إنها أقامت حاجز الطرق بعد أن علمت بوجود فلسطينيين مسلحين في منزل بالقرية. واصطدمت سيارة تقل اثنين من الفلسطينيين بمركبتين تابعتين للشرطة ثم حاولت الفرار، بينما ألقى أحد الفلسطينيين حقيبة من السيارة، اتضح فيما بعد أن بها مخدرات. وفتح رجال الشرطة النار فأصابوا أحد الفلسطينيين، ومات فيما بعد متأثرا بجراحه. ولم تكشف الشرطة عن هوية الرجل. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢ نيسان/أبريل).

٧٩ - وفي ٥ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن فلسطينيين يحتجزون على ما اعتبروه توسيعا لمساحة مستوطنة كاريني تسور اشتبكوا مع قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من الخليل في اليوم السابق، وأن أربعة متظاهرين أصيبوا بجراح وفقا لما قاله الشهود. وقد أطلق الجنود أعيرة مطاطية بينما كان حوالي ٦٠ فلسطينيا من بيت عمر يلقون عليهم بالأحجار. (جروسالم بوست، ٥ نيسان/أبريل).

٨٠ - وفي ١٨ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أنه قبل ثلاثة أيام اشترك عدد من المستوطنين في الاعتداء على ذهب النجار البالغة من العمر ٧٠ عاما، من قرية بورين جنوبي نابلس. ووفقا لما جاء في شهادة الضحية، وكذلك شهادة خالد داود الذي أنقذها، فإن المرأة المسنة كانت في طريقها إلى أرضها لجلب بعض الفاكهة عندما هاجمها خمسة من المستوطنين وطرحوها أرضا. وجرها أحدهم من الطريق الرئيسي بينما راح الآخرون يركلونها في ساقيها وذراعيها. ورغم نجاة العجوز من الاعتداء، فإنها أصيبت بكدمات وجروح وصدمات. وأكد متحدث باسم الشرطة وقوع الحادثة، وأن السيدة قدمت شكوى إلى الشرطة في ١٥ نيسان/أبريل. وقال إن الشرطة تبذل قصارى جهدها لتحديد المشتبه فيهم. (هآرتس، ١٨ نيسان/أبريل).

٨١ - وفي ١٠ أيار/مايو، أصيب خمسة متظاهرون فلسطينيون مجندي من جيش الدفاع الإسرائيلي بجراح طفيفة في صدام وقع عند قبر راحيل في بيت لحم. وكان الاحتجاج الذي نُظم لإعلان التضامن مع ١ ٦٥٠ فلسطيني معتقلين في السجون الإسرائيلية لتهم تتصل بالأمن قد تحول إلى أعمال عنف عندما راحت مجموعة تضم قرابة ٥٠٠ متظاهر ترشق جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بالحجارة. وأصيب جندي بجروح طفيفة، وردت القوات بإطلاق الأعيرة المطاطية والغازات المسلة للدموع، التي وصفها متحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي بأنها ''الأسلوب المعتاد لتفريق المظاهرات''. وقام المتظاهرون بإحراق إطارات السيارات وأغلقوا الشوارع الرئيسية فيما وصفته إذاعة ''صوت فلسطين'' بأنه سلسلة استمرت أسبوعا من المظاهرات بالقرب من مكاتب لجنة الصليب الأحمر الدولية تعبيرا عن التضامن مع المعتقلين الأمنيين المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية. (هآرتس، ١١ أيار/مايو).

٨٢ - وفي ١١ أيار/مايو، رفضت محكمة تل أبيب الجزئية دفعا بحجة الجنون تقدم به غور هاميل، وهو مستوطن من مستوطنة إيتامار في الضفة الغربية. وكان هاميل قد أدين بتهمة قتل مزارع فلسطيني، وحكمت عليه المحكمة بالسجن مدى الحياة. وكان قد قتل أحمد سليمان خطابه (٦٨ عاما) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وقد زعم في دفاعه أن ''القتيل هاجم المتهم، الذي رد بقتله. ويدفع المتهم عن نفسه التهمة بحجة الدفاع عن النفس ومعاناته من اضطرابات نفسية''. غير أن المحكمة لم ترى في مشاكل هاميل النفسية ما يجعله يفقد السيطرة على نفسه. (هآرتس، ١٢ أيار/مايو).

٨٣ - وفي ١١ أيار/مايو، ألغى سبعة من قضاة المحكمة العليا قرارا لمجلس العفو المشروط بالسجون، ورفضوا الإفراج المبكر عن القاتل المدان يورام سكولنيك، الذي قتل رميا بالرصاص فلسطينيا موثق اليدين والقدمين. وقال فريق القضاة إن إطلاق سراحه سيشكل خطرا على السلامة العامة. وكان قد حُكم على سكولنيك بالسجن مدى الحياة عام ١٩٩٣ لقتله بالرصاص فلسطينيا القي القبض عليه وكان موثق اليدين والقدمين في ذلك الوقت. وكان قد القي القبض على الفلسطيني للاشتباه في طعنه إسرائيليا. وصدر قرار المحكمة العليا استجابة لالتماس تقدمت به عضو الكنيست زهافا غال-أون، وأيده المدعي العام، ضد ما كان مجلس العفو المشروط يعتزمه من الإفراج عن سكولنيك في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، بعد أن يكون قد قضى في السجن سبع سنوات فحسب. وقالت غال-أون في التماسها إن قرار مجلس العفو المشروط لم يأخذ في اعتباره خطورة جريمة سكولنيك، وبخاصة الجانب الأخلاقي المتعلق بقتل شخص عاجز بلا حيلة. كما قالت إن المجلس لم يقدّر بصورة سليمة الخطر الذي يمثله سكولنيك على الجمهور العام. وكان سكولنيك قد أدين لقتله أبو صباح في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٣. وفي وقت سابق من ذلك اليوم، كان أبو صباح يحاول ركوب إحدى السيارات المارة على أحد الطرق عندما أشار له اثنين من المستوطنين بالركوب معهما، وزعما فيما بعد أنه حاول مهاجمتهما بسكين، وأنه طعن أحدهما، غير انهما تمكنا من السيطرة عليه وتقييد يديه وقدميه، وانهما عثرا معه على قنبلة يدوية عند تفتيشه. وسمع سكولنيك الحادثة في الإذاعة، فقاد سيارته إلى المنطقة. وعندما رأى الفلسطيني مطروحا أرضا، أخرج رشاشه من طراز ''عوزي'' وأطلق النار عليه، قائلا لمن حوله، ''لابد وأن نقتلهم لأننا في حالة حرب''، وأن ذلك ''خلاص عادل''. وحُكم على سكولنيك أصلا بالسجن مدى الحياة، غير أن الرئيس عيزر وايزمان خفف الحكم إلى السجن ١٥ سنة، ثم إلى ١١ سنة. وفي آذار/مارس، وافق مجلس العفو المشروط على طلب سكولنيك تخفيض الحكم مرة أخرى بمقدار الثلث لحسن السير والسلوك، وقرر المجلس الإفراج عنه في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٢ أيار/مايو).

٨٤ - وفي ١٤ أيار/مايو، أفادت الأنباء أن المصادمات استمرت بين الفلسطينيين وقوات الأمن في الضفة الغربية، مما أسفر عن إصابة ٦٠ فلسطينيا بجراح. وعززت قوات الأمن وجودها في الضفة الغربية تحسبا لحدوث مزيد من الاحتجاجات بمناسبة ''يوم النكبة''، في اليوم التالي ١٥ أيار/مايو، وهو الذكرى الثانية والخمسين لإعلان دولة إسرائيل. وكان اليوم السابق هو ثاني يوم من المصادمات العنيفة بين قوات الأمن والفلسطينيين الذين يطالبون بإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين. ونفى متحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي ما قاله في اليوم السابق مدير مستشفى طولكرم من أن واحدا من ٤٠ فلسطينيا أدخلوا المستشفى في اليوم السابق للعلاج كان مصابا بجرح في يده من عيار ناري. وكان مئات من الفلسطينيين قد تظاهروا في اليوم

السابق في الخليل والمدخل الغربي لطولكرم والمدخل الشمالي لجنين، حيث القوا الأحجار والقنابل النارية والزجاجات واحرقوا إطارات السيارات. وفي الخليل، أطلق جنود جيش الدفاع الإسرائيلي الأعيرة المطاطية والغازات المسيلة للدموع على عشرات من الفلسطينيين كانوا يحرقون الأعلام الإسرائيلية والأمريكية ويلقون بالأحجار، مما تسبب في إصابة ١١ شخصا بإصابات طفيفة، من بينهم مصور فوتوغرافي من وكالة الصحافة الفرنسية (أ.ف.ب). ووقعت مصادمات أخرى عند حواجز طرق أقامها جيش الدفاع الإسرائيلي شمالي قلقيليه، وعند قبر راحيل خارج بيت لحم، حيث أصيب ١٥ فلسطينيا بجراح على أيدي جنود جيش الدفاع الإسرائيلي، وفقا لما أذاعته إذاعة الجيش. وقال مسؤولو المستشفيات الفلسطينيون إن أحد الجرحى كان طفلا في التاسعة من عمره أصيب في عينه. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٤ أيار/مايو).

٨٥ - وفي ١٥ أيار/مايو، أفادت الأنباء أن جيش الدفاع الإسرائيلي أرسل تعزيزات إضافية إلى الأراضي مع استمرار المصادمات، حيث كان المتظاهرون يطالبون بالإفراج عن الفلسطينيين المعتقلين في إسرائيل. وكان متوقعا أن يتصاعد التوتر مع احتفال الفلسطينيين بذكرى ''نكبة'' ١٩٤٨، عندما تأسست إسرائيل. وفي مدينة قلقيليه شمالي الضفة الغربية، لقيت سمر أحمد عورتاني (١٧ عاما) مصرعها أثناء صدام مع الجنود الإسرائيليين، وفقا لما قاله طبيب في المستشفى المحلي. وأضاف الطبيب أن ١٢ من المتظاهرين الآخرين أصيبوا بجراح من جراء رصاصات الصلب المكسوة بالمطاط. وفي اليوم السابق، امتدت إلى غزة المظاهرات التي كانت قد بدأت في الضفة الغربية في الأسبوع السابق. فقام مئات من الفلسطينيين بإغلاق نقطة تقاطع نتزاريم، وألقوا قنابل المولوتوف على موقع متقدم لجيش الدفاع الإسرائيلي. وفي سجن مغيدو، تظاهر مئات المعتقلين وأشعلوا النار في خيامهم. ولا يزال مئات من المعتقلين الأمنيين يضربون عن الطعام مطالبين بالإفراج عنهم. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٥ أيار/مايو).

٨٦ - وفي ١٦ أيار/مايو، أفادت الأنباء أن المظاهرات الفلسطينية خرجت عن نطاق السيطرة في اليوم السابق، وتصاعدت لتتحول إلى معارك بالأسلحة النارية بين القوات الإسرائيلية والشرطة الفلسطينية، مما أسفر عن مصرع خمسة فلسطينيين وإصابة أكثر من ٣٢٠ آخرين في أسوأ قلاقل إسرائيلية - فلسطينية على مدى عدة أعوام. وقال متحدث باسم الجيش الإسرائيلي إن عشرة جنود أصيبوا أثناء الاشتباكات، منهم خمسة أصيبوا بذخيرة حية. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب سبعة صحفيين - من الفلسطينيين والمراسلين الأجانب - بعضهم بأعيرة نارية. وأصيب بجراح خطيرة مصور فوتوغرافي يعمل مع وكالة الأنباء الألمانية، وكان يقف في الجانب ''الإسرائيلي''. وكانت هذه المصادمات - وهي أول مصادمات تضم رجال شرطة فلسطينيين يطلقون النار على الجنود الإسرائيليين منذ أحداث الشغب التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بسبب فتح نفق حفريات إسرائيلية في القدس القديمة - قد اندلعت أثناء الاحتجاجات الإسرائيلية بمناسبة ذكرى ''النكبة''، عندما أنشئت إسرائيل قبل ٥٢ عاما. وفي عام ١٩٩٨، لقي خمسة أشخاص مصرعهم في أعمال الشغب التي وقعت في ١٥ أيار/مايو. ومع غضب الفلسطينيين من عدم حدوث تقدم بشأن إطلاق سراح المعتقلين الأمنيين، فقد خرجوا إلى الشوارع في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة فيما بدأ كمسيرات احتجاج، ثم تصاعدت بعد ذلك لتتحول إلى أعمال عنف في فترة بعد الظهر، ولاسيما في رام الله وجنين ونابلس. وفي أنحاء المناطق التي يسيطر عليها الفلسطينيون، خاض آلاف الفلسطينيين معارك بالحجارة والقنابل النارية مع الجنود الإسرائيليين. وامتلأت الشوارع بالأحجار، وارتفعت في الهواء سحابات

الغاز المسيل للدموع البيضاء والدخان الأسود نتيجة لحرق إطارات السيارات. ولقي اثنان من رجال الشرطة الفلسطينية واثنان من المتظاهرين الفلسطينيين مصرعهم في مصادمات وقعت في رام الله ونابلس، اللتان شهدتا أعنف المصادمات. ففي رام الله، قام نحو ٤٠٠ فلسطيني في البداية بإلقاء الأحجار والقنابل النارية على القوات الإسرائيلية. وقال فايز يعقوب، وهو طالب في الثلاثين من عمره يدرس التسويق وأصيب برصاصة مطاطية في وجهه، ''لقد خرجنا ورشقنا الجنود الإسرائيليين بالأحجار. وكان هناك إحساس شديد بالغضب والإحباط، ثم بدا الجنود يطلقون النار بكثافة''. وقالت المصادر الإسرائيلية إن الجنود ردوا على الفلسطينيين في بادئ الأمر بإطلاق رصاصات الصلب المكسوة بالمطاط والغازات المسيلة للدموع. ولكن في حوالي الظهيرة، أطلق رجال الشرطة الفلسطينية النار من فوق رؤوس المتظاهرين على الجنود الإسرائيليين، وأصابوا في البداية ضابطا من الشرطة العسكرية الإسرائيلية. وعندئذ، أمر الكولونيل غال هيريش، قائد الفرقة المسؤولة عن المنطقة، قواته بالرد مع ضبط النفس؛ ولكن مع تفاقم العنف، أمرهم بالتصويب على من يطلقون النار. وعند تقاطع طرق في الضفة الغربية، سيطر القناصة الإسرائيليون على فندق يديره الفلسطينيون وشرعوا يصوبون نيرانهم إلى المسلحين الفلسطينيين المختبئين في مبنى قريب. وحوصر نزلاء الفندق والعاملون فيه، ومن بينهم تسعة من الأمريكيين، في بهو الفندق. وعندما خاطر أحد النزلاء الفلسطينيين بالخروج، أصيب بجراح بنيران القناصة. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٦ أيار/مايو).

٨٧ - وفي ٢١ أيار/مايو، أفادت الأنباء أن أكثر من ١٠٠ فلسطيني وستة من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي أصيبوا بجراح أثناء مصادمات في عطلة نهاية الأسبوع في الأراضي المحتلة. وأصيب أحد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بجراح خطيرة أثناء تبادل إطلاق النار بين جيش الدفاع الإسرائيلي والشرطة الفلسطينية بالقرب من نتزاريم في قطاع غزة. وقالت مصادر طبية فلسطينية إن الإسرائيليين أصابوا أكثر من ٥٠ فلسطينيا، من بينهم مصور يعمل مع وكالة رويتر للأنباء، أثناء مصادمات وقعت في اليوم السابق بالقرب من الجيوب اليهودية في الخليل. وخلال الأيام العشرة السابقة، لقي خمسة فلسطينيون مصرعهم وأصيب أكثر من ٦٠٠ في أعنف مصادمات على مدى سنوات. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢١ أيار/مايو).

٨٨ - وفي ٢٢ أيار/مايو، أفادت الأنباء أن سعدو الحوارين (١٥ عاما)، من الظاهرية بقضاء الخليل، لقي مصرعه متأثرا بالإصابات التي لحقت به أثناء المصادمات التي وقعت يوم ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ عند المدخل الشمالي لقرية البيرة. وكان سادس شخص يلقى مصرعه منذ بدء مظاهرات الفلسطينيين بمناسبة ذكرى ''نكبة'' ١٩٤٨، وللتعبير عن تضامنهم مع المعتقلين الفلسطينيين. (هآرتس، ٢٢ أيار/مايو).

٨٩ - وفي ٢٢ أيار/مايو، أفادت الأنباء أن قوات الأمن الإسرائيلية أطلقت النار على رجل في الخمسينات من العمر، كان قد صوب سلاحه إليهم عند حاجز طرق بالقرب من بيت ساحور، فأصابوه بجراح خطيرة. وكان صافي رعدي، وهو من ناشطي حركة ''الجهاد الإسلامي''، يرقد في حالة خطيرة في مستشفى جامعة حداسا، حيث أجريت له جراحة لعلاجه من جروح الأعيرة النارية التي أصيب بها. وقال متحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي إن قوات الأمن العاملة في المنطقة أقامت حاجزا على الطريق بين عباديا وبيت ساحور. ووصلت سيارة أجرة إلى حاجز الطرق، وخرج منها فلسطيني مسلح وصوب سلاحه نحو الجنود المرابطين في حاجز الطريق، الذين ردوا بإطلاق النار على الفور. (جروسالم بوست، ٢٣ أيار/مايو).

٩٠ - وفي ٢٨ أيار/مايو، توفي رجل الشرطة الفلسطيني يوسف أبو نحال متأثرا بالجروح التي أصيب بها أثناء صدام مع جنود جيش الدفاع الإسرائيلي في الشهر السابق، وفقا لما قالته أسرته. وبمصرع أبو نحال، الذي أصيب بأعيرة نارية في معدته في رام الله، ارتفع إلى سبعة أشخاص عدد الفلسطينيين الذين لقوا مصرعهم خلال أعمال العنف التي استمرت تسعة أيام في شهر أيار/مايو، والتي أصيب فيها حوالي ١ ٠٠٠ فلسطيني. وفي تطور آخر، أفادت الأنباء أن الفلسطينيين دفنوا جثمان أحد أفراد حركة ''حماس'' قام بعملية تفجير انتحارية عندما نسف نفسه في باص إسرائيلي في القدس في آب/أغسطس ١٩٩٥، فلقي مصرعه مع أربعة آخرين بينما أصيب حوالي ١٠٠ شخص في الهجوم. ودُفن جثمان سفيان جبارين، الذي سلمه جيش الدفاع الإسرائيلي، في قريته الضاهرية بالقرب من الخليل. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٣٠ حزيران/يونيه).

٩١ - وفي ٩ تموز/يوليه، لقيت امرأة فلسطينية تدعى اعتدال معمر (٣٣ سنة) مصرعها رميا بالرصاص، وأصيب خمسة آخرون بجروح، عندما فتح جنود جيش الدفاع الإسرائيلي النار قرب مستوطنة كفار داروم في قطاع غزة. كما يرقد زوجها وابنها الذي يبلغ سبعة أشهر من العمر في حالة خطيرة في أحد المستشفيات في إسرائيل. وأصيب أيضا ابن آخر لها وابنة وراكب في سيارة ثانية. ونُظمت جنازة عسكرية كاملة للأم التي تركت خلفها ثمانية أبناء وبنات. وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أن الجنود أطلقوا النار عن طريق الخطأ على سيارة الأجرة التي كانت الأسرة تستقلها، بينما كان الجنود يطلقون النار على مركبة أخرى أُطلقت منها أعيرة نارية على موقع متقدم لجيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة. وقالت مصادر عسكرية، ''لقد ارتكب الجنود غلطة، غير أن الخطأ يرتبط بالرسالة المتناقضة التي تلقوها من الجيش''. ووجهت إسرائيل اعتذارا رسميا إلى السلطة الفلسطينية بسبب الحادث، الذي وقع أثناء الليل على الطريق الموصل من غزة إلى خان يونس. وقال الجنود في شهادتهم إن الأعيرة النارية أُطلقت على موقع متقدم لجيش الدفاع الإسرائيلي فوق جسر يربط المستوطنة بالموقع التابع للجيش. ووصفت مصادر فلسطينية التفسيرات الإسرائيلية بأنها مجرد ''أعذار''. وقالت السلطة الفلسطينية في بيان رسمي إن الحادث يبين ''أن وجود المستوطنين بالقرب من السكان الفلسطينيين يتسبب في المشاكل؛ ولكي يستتب السلام في المنطقة، يجب تفكيك كل المستوطنات''. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٠ تموز/يوليه).

٩٢ - وفي ١٠ تموز/يوليه، أفادت الأنباء أن جيش الدفاع الإسرائيلي أوقف ملازما ورقيبا عن العمل لدورهما في مصرع السيدة الفلسطينية بالرصاص وإصابة العديد من الأشخاص الآخرين بالقرب من مستوطنة كفار داروم في غزة يوم ١٠ تموز/يوليه. وقال تقرير الجيش إنه كانت هناك اوجه قصور خطيرة في الطريقة التي تصرفت بها القوة التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي في تلك الحادثة، وإن كان لم يعلن السبب في وقف الملازم والرقيب. ووفقا لما جاء في التحقيقات، فقد سارع الجنود بإطلاق النار؛ ''غير أن القرار الخاطئ الذي اتخذه قائد القوة بالتصرف خلافا للقواعد المعمول بها قد أسفر عن النتائج المأسوية للحادثة''. وكانت تلك الحادثة واحدة في سلسلة طويلة من الحوادث المؤسفة في مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي في الأراضي. فمنذ عام ١٩٩٨، قُتل خمسة فلسطينيون، من بينهم اثنتين من الأمهات، نتيجة لحالات ''سوء التفاهم'' في مواقع حواجز الطرق التي يقيمها جيش الدفاع الإسرائيلي. ولم يتخذ جيش الدفاع الإسرائيلي في أية حالة من الحالات إجراءات تأديبية جادة ضد الجنود، ولم تزد الجزاءات الموقعة مطلقا عن مجرد الوقف عن العمل. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١١ تموز/يوليه).

٩٣ - وفي ٢٧ تموز/يوليه، نظرت المحكمة العليا في الطعن المقدم من الدولة ضد تبرئة ناحوم كورمان، منسق الشؤون الأمنية بإحدى المستوطنات في الضفة الغربية، من تهمة قتل حلمي شوشة، وهو صبي فلسطيني في الحادية عشرة من عمره، قبل أربع سنوات. وعند محاكمة كورمان أمام محكمة القدس الجزئية، اتهمه الادعاء بأنه بينما كان يطارد مجموعة من الصبية الذين يلقون بالأحجار، أمسك بالصبي وضربه على رأسه بحجر، فأصابه بتريف في المخ مما أدى إلى مصرعه. وبرأت القاضية روث أوهر كورمان لأنها وجدت تناقضات في شهادتي شاهدي العيان اللذين قدمهم الادعاء، وهما اثنان من أبناء عم شوشة. وقالت أيضا إن الطبيب الشرعي، البروفيسير يهودا هيس، الذي استند الادعاء إلى نتائج التشريح الذي أجراه، قد صدق شهادتي ابني العم بدرجة كبيرة من التساهل. وبرأت كورمان دون أن تطلب منه أن يقدم روايته لما حدث. وفي الطعن الذي تقدمت به الدولة، قالت إن القاضية لم تقدم تفسيرا مقبولا لمصرع الصبي يمكن أن يكون بديلا للنتائج التي انتهى إليها الطبيب الشرعي. وقالت الدولة إن الطبيب الشرعي انتهى إلى أن الصبي لقي مصرعه نتيجة تعرضه لضربة في الرأس، حتى قبل أن يعلم بوجود شهود. (هآرتس، ٢٨ تموز/يوليه).

جيم - الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتركها نظام التحكم العام هذا، وكيفية تنفيذه، في حياة أهالي الأراضي المحتلة

الأطفال

٩٤ - في ٤ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال قد اتهمت في اليوم السابق، في تقرير قدمته إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف، السلطة التعليمية في القدس بانتهاك القانون الدولي برفض التحاق الأطفال العرب بالمدارس العامة. ويتضمن التقرير، المعنون ''الحق في التعليم في القدس الشرقية: دراسة للسياسات والممارسات التي تؤثر على الأطفال الفلسطينيين في القدس''، لمحات عن حالات لأطفال عرب من سكان القدس ممن رفضت المدارس العامة التحاقهم بها لأسباب تتعلق بأماكن إقامتهم وباكتظاظ المدارس بالتلاميذ. وقالت رونيت أرماتي - هالبرين، المسؤولة بالحركة، ''إن قانون التعليم الإلزامي في إسرائيل واتفاقية حقوق الطفل يقضيان بقبول كل الأطفال المقيمين في القدس في المدارس العامة''. غير أنها أضافت أنه ''على الرغم من القانون تبين البحوث الميدانية أنه يجري منع الأطفال من التسجيل في المدارس العامة في القدس''. وجاء في التقرير أن أطفال الوالدين الذين ألغيت وثائق إقامتهم، والأطفال الذين يقيم أحد والديهم فقط في القدس، والأطفال الذين ينتقلون من حي إلى آخر، كثيرا ما يواجهون صعوبات أو يُحرمون من فرص الالتحاق بالمدارس. وقالت كاترينا توماشيفسكي، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتعليم، إنه لابد من أن تتوفر للأطفال ''العناصر اللازمة الأربعة'': وجود المؤسسات التعليمية، وتوفر فرص الالتحاق بها، وقبول الأطفال فيها، وتكيفها مع أوضاع الأطفال. وقالت أرماتي-هالبرين إن السلطة التعليمية في القدس أخفقت في توفير العنصرين الأولين لأن المدارس العربية في القدس تعاني من تراكم قوائم الانتظار الطويلة فيها. (جروسالم بوست، ٤ نيسان/أبريل).

٩٥ - وفي ١١ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أنه وفقا للمكتب المركزي للإحصاءات التابع للسلطة الفلسطينية، يعيش أكثر من ربع الأطفال الفلسطينيين في حالة من الفقر، وأن عددا متزايدا منهم يضطرون إلى الخروج بحثا عن العمل. وقال حسن أبو لبدة، مدير المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات، ''إن الانخفاض العام في مستويات معيشة الفلسطينيين هو من بين أهم أسباب هذه الزيادة''.

(جروسالم بوست، ١١ نيسان/أبريل؛ وهآرتس، ١٢ نيسان/أبريل).

٩٦ - وفي ١٨ تموز/يوليه، أفادت الأنباء أن الآلاف من تلاميذ المدارس في القدس إما أنهم لم يلتحقوا بالدراسة أصلا، أو أنهم يدرسون في مدارس خاصة أو مدارس تابعة للسلطة الفلسطينية، لأنه لا توجد فصول دراسية كافية في نظام التعليم العام في القدس الشرقية، وذلك وفقا لما جاء في التماس قُدم إلى المحكمة العليا في اليوم السابق. وفي تقرير قُدم إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وصف محامو الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال هذا النقص بأنه انتهاك للقانون الدولي. واشترك في تقديم الالتماس مائير مرغاليت، عضو مجلس المدينة عن حزب ميريتز، وشيرين عويضة، وهي طفلة في السادسة من عمرها من بيت حنينة كان يُفترض أن تبدأ هذا العام سنتها الدراسية الأولى، و١١٦ من تلاميذ المدارس الآخرين، ضد بلدية القدس ووزارة التعليم. فقد قالت المدينة للأطفال إنه لا مكان لهم في نظام التعليم العام في السنة الدراسية الحالية. وطلب الأطفال من المحكمة أن تصدر الدولة أمرا للبلدية بأن تكشف الأسباب التي استوجبت موقفها، لكي تفسر السبب الذي حال دون أن توفر ما يكفي من الفصول الدراسية في المدارس العامة، أو أن تتحمل تكاليف تعليمهم في مدارس خاصة. أما الأطفال الباقون، فكانوا يلتحقون بمدارس السلطة الفلسطينية، أو يقضون معظم وقتهم في الشوارع. وفي الالتماس، نُقل عن بنيامين والر، نائب رئيس السلطة التعليمية في القدس، قوله إن النقص في الفصول الدراسية ينبغي أن يُعزى إلى معدل المواليد في القدس الشرقية، وإلى نقل التلاميذ من التعليم الخاص إلى التعليم العام. ورفض مقدمو الالتماس هذه التبريرات، قائلين إن البلدية تعرف كيف تتنبأ بالطلب على الفصول الدراسية مسبقا، وإن الاتجاه إلى نقل التلاميذ من المدارس الخاصة إلى المدارس العامة قد بدأ قبل عشر سنوات. (جروسالم بوست، ١٨ تموز/يوليه).

دال - المسائل الأخرى

٩٧ - في ٥ آذار/مارس، تظاهر عند نقطة تفتيش الرام حوالي ٦٠ صحفيا فلسطينيا، يطالبون بتسهيل الوصول إلى الأحداث الإخبارية. وقال الصحفي التليفزيوني نبيل الخطيب إنه من بين حوالي ٤٠٠ صحفي في نقابة الصحفيين الفلسطينيين، لا يعتمد الإسرائيليون ٣٥٠ صحفيا، بينما يعتمدون ٥٠ صحفيا وإن كانوا يلزمونهم بالحصول على تصاريح لعبور الخط الأخضر. وقال المكتب الصحفي للحكومة: ''ليس من المعقول بالنسبة للصحفيين الفلسطينيين الذين لا تتوفر فيهم الشروط الأمنية ... أن يتوقعوا من حكومة إسرائيل أن تتجاهل الشواغل الأمنية المشروعة للمواطنين''. (جروسالم بوست، ٦ آذار/مارس).

٩٨ - وفي ٦ آذار/مارس، أفادت الأنباء أن سكان المستوطنة اليهودية في الخليل حاولوا دون نجاح وقف العمل في محطة بترين يعتزم الفلسطينيون إعادة فتحها في شارع شحادة في المدينة، في موقع كان مسرحا لمواجهات عديدة بين الجانبين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أمرت المحكمة العليا الدولة بالسماح لأحمد الجعبري بإعادة فتح محطة البترين، التي كان جيش الدفاع الإسرائيلي قد أغلقها عقب مذبحة المصلين المسلمين التي ارتكبها باروخ غولدشتين في كهف الأولياء المجاور عام ١٩٩٤. وقال الجعبري إنه لما كان شارع شحادة، الواقع في قلب المنطقة حاء ٢ (الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة) قد فُتح بصورة جزئية أمام المركبات الفلسطينية بعد ست سنوات، فإنه ينبغي السماح له بإعادة فتح محطة البترين. وقد بدأ العمل في المحطة، وسرعان ما اجتذب عشرات من المستوطنين الذين

قاموا، كما يقول شهود العيان، بكل ما يمكن عمله لوقف عمل الفلسطينيين. (هآرتس، ٧ آذار/مارس).

٩٩ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن القوات الإسرائيلية قطعت الطريق أمام الجرافات الفلسطينية واشتبكت في مشاجرات مع الفلسطينيين الذين تجمعوا في موقع بالقرب من مستوطنة كفار داروم في غزة في محاولة لتحويل أنابيب الصرف الصحي التي تلقي بنفايات المستوطنة في الأراضي الزراعية الفلسطينية. وكان الفلسطينيون قد شكوا مرارا من أن نفايات الصرف الصحي من المستوطنات في قطاع غزة إما أنها تمر عبر المناطق الفلسطينية أو تصب فيها، مما يتسبب في حدوث مشاكل صحية وتلويث شواطئ المنطقة الساحلية. وعلى مدار الأشهر السبعة السابقة، كانت نفايات الصرف الصحي من مستوطنات كفار داروم تصب مرارا في السهل المجاور لدير البلح. (جروسالم بوست، ٢٧ نيسان/أبريل).

١٠٠ -وفي ١٧ أيار/مايو، أيدت الحكومة الإسرائيلية في قراءة برلمانية تمرير مشروعي قانونين تقدم بهما حزب الليكود، يشترطان الحصول على موافقة ٦١ عضوا في البرلمان على الأقل قبل نقل أجزاء من القدس إلى قوة أجنبية، أو إعادة توطين لاجئين فلسطينيين في إسرائيل. وأيد الائتلاف هذه الإجراءات، رغم أن ذلك سيقيد أيديها في المفاوضات مع الفلسطينيين. وحذر مسؤولو السلطة الفلسطينية يمكن أن يعرض للخطر أي اتفاق بشأن القدس مستقبلا. ودعا وزير الخارجية ديفيد ليفي الكنيست بأكمله إلى تأييد مشروع القانون لإظهار وحدة الموقف فيما يتعلق بالقدس. وقال إنه يود أن يوضح أنه ''لم يتم تقديم أي التزام فيما يتعلق بالقدس''. وأضاف أن سياسة الحكومة تتمثل في الحفاظ على القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية. وتمت الموافقة على قانون القدس بأغلبية ٦٨ صوتا مقابل ٢١؛ وعلى قانون اللاجئين بأغلبية ٦٦ صوتا مقابل ٢٢. وأشار حاييم رامون، الوزير المسؤول عن شؤون القدس، إلى قانون القدس يتصل بالقانون القائم الذي تمت الموافقة عليه قبل سنة ونصف السنة، المسمى ''قانون مرتفعات الجولان''، الذي يشترط الحصول على موافقة ٦١ عضوا في الكنيست قبل التنازل عن الأراضي الخاضعة للسيادة الإسرائيلية. وقال إن القانون بالتالي ''ليس أكثر من محاولة لسن قانون موجود بالفعل''. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٨ أيار/مايو).

١٠١ -وفي ١٨ أيار/مايو، أفادت الأنباء أن مستوى الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة هو من أعلى المستويات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فمعدل الفقر بين الفلسطينيين الذين يعيشون في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني تُقارن ببعض من أقل البلدان دخلا في العالم، حيث يصل إلى مستوى دول مثل نيكاراغوا وغانا وفييت نام. ويقوم البنك الدولي واللجنة الوطنية الفلسطينية للفقر بإعداد تقرير عن مستوى الفقر في مناطق السلطة الفلسطينية؛ وكان البنك الدولي قد نشر في الأسبوع السابق ''مذكرة عن الفقر'' قبل إعداد الوثيقة النهائية. واستخدمت المنظمتان مؤشر تعادل القوة الشرائية، إلى جانب مستوى التنمية الاقتصادية في الأراضي، لقياس نصيب الفرد من الدخل. ورغم الارتفاع النسبي لنصيب الفرد من الدخل في الأراضي بمقارنته بدول أخرى في المنطقة، فإنه نظرا لارتباط اقتصادهم ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الإسرائيلي وتعادل مؤشر الأسعار الاستهلاكية مع المؤشر القائم في إسرائيل، فإن معدل الفقر يزيد عن مثيله في الأردن وتونس والجزائر والمغرب. وفي عام ١٩٩٨، كان ٢٠,٣ في المائة من الفلسطينيين المقيمين في الأراضي يعيشون دون خط الفقر. ويقول المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات إن ذلك يُعد تحسنا عن نسبتهم في عام ١٩٩٦ (٢٣,٦ في المائة). ويبلغ معدل الفقر في قطاع غزة ضعف مثيله في الضفة الغربية، حيث يبلغ المعدلان ٣٣ في المائة و١٤,٥ في المائة على التوالي. وينطبق نفس الشيئ أيضا على

الأرقام الحقيقية: فعدد الفقراء الذين يعيشون في قطاع غزة يصل إلى ضعف عدد من يعيشون في الضفة الغربية، حيث أن سكان غزة يزيدون بمقدار الضعف عن سكان الضفة الغربية. (هآرتس، ٢٨ أيار/مايو).

١٠٢ -وفي ١ حزيران/يونيه، أفادت الأنباء أن شرطة القدس قد أوقفت في اليوم السابق بصورة مؤقتة، بناء على شكاوى من جانب السكان اليهود، أعمال الترميم في مسجد عمره ١٠٠ عام في الحي اليهودي من المدينة القديمة. وكان قد أعيد في الآونة الأخيرة فتح المسجد الذي يقع قريبا من معبد رامبان اليهودي لصلاة المسلمين. وقال عمدة القدس إيهود أولمرت إن من حق الأوقاف إجراء ترميمات في المسجد، ''ولكننا لن نسمح لهم بتحويله إلى مركز للنشاط الفلسطيني''. (جروسالم بوست، ١ حزيران/يونيه).

١٠٣ -وفي ١ حزيران/يونيه، أفادت الأنباء أن مستوطنين من نتزاريم أغلقوا معبر كارني بمركباتهم لمنع الشاحنات الفلسطينية من نقل بضائعهم إلى غزة. وكان المستوطنون يحتجون على تفجير قنبلة على جانب الطريق بينما كانت أسرتان تمران في قافلة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي في طريق عودتهما إلى المستوطنة في اليوم السابق. (جروسالم بوست، ١ حزيران/يونيه).

١٠٤ -وفي ١١ حزيران/يونيه، أفادت الأنباء أن عشرات من مستوطني غوش إيتزيون منعوا الفلسطينيين من البناء على قطعة أرض زراعية بالقرب من مستوطنة نفي دانيل قبل ثلاثة أيام، زاعمين أن عملهم غير مشروع. وأبلغ رجال الشرطة والإدارة المدنية، الذين وصلوا إلى الموقع في البداية، المستوطنين بأن العمل قانوني. ولكن بعد وقت قصير، قرر مسؤولو الإدارة المدنية أن العمل غير قانوني حقا، وأمروا بهدم حائط بناه الفلسطينيون في الموقع. (جروسالم بوست، ١١ حزيران/يونيه).

١٠٥ -وفي ١٠ تموز/يوليه، أفادت الأنباء أن وزارة الداخلية رفضت إعادة الجنسية الإسرائيلية لحوالي ١ ٠٠٠ امرأة ممن تزوجن فلسطينيين وانتقلن إلى الأراضي. وقالت الوزارة إن من بين المضاعفات التي يمكن أن تترتب على ذلك حدوث تعقيدات في مفاوضات الوضع النهائي مع الفلسطينيين. وأبلغت الوزارة بذلك المحكمة العليا، ردا على التماس رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل للمطالبة بإعادة منح النساء الجنسية. وكان رئيس المحكمة العليا أهارون باراك قد انتقد في العام السابق الوزارة بشدة، وقال إنه لو كانت النساء المعنيات إسرائيليات يهوديات انتقلن إلى كاليفورنيا للعيش مع أزواجهن، لما كانت الوزارة قد فكرت حتى في تجريدهن من الجنسية. ووصف تلك السياسة بأنها ''تمييزية وتعسفية''. وزعمت الوزارة أن النساء تخلين عن الجنسية بصورة طوعية عندما طلبن تسجيل أسماءهن في قوائم سكان الأراضي. غير أنه عقب انتقادات المحكمة العليا، قالت الوزارة إنها ستبحث كل طلب تتقدم به امرأة لاستعادة جنسيتها الإسرائيلية، طالما لا ينطوي الأمر على أية مسائل أمنية؛ بل وستمنح أطفالها الجنسية الإسرائيلية، طالما ظلوا يعيشون في إسرائيل. (هآرتس، ١٠ تموز/يوليه).

١٠٦ -وفي ٢٣ تموز/يوليه، قال وزير العدل يوسي بيلين إن الرأي العام الإسرائيلي يجب أن يدرك أن إسرائيل لم تسيطر مطلقا على الأحياء العربية في القدس، وأن الوقت قد حان للتخلص منها. وأثناء جولة قام بها وزير العدل في الحي العربي في شمال شرقي القدس، المقرر تحويله إلى السيطرة الفلسطينية الكاملة أو الجزئية، قال: ''إن ضم إسرائيل ٢٨ قرية عربية عام ١٩٦٧ كان أمرا مصطنعا تماما، ولم يتحقق مطلقا الحلم بتحويلها إلى جزء لا يتجزأ من القدس''. (هآرتس، ٢٤ تموز/يوليه).

ثانيا – حالة حقوق الإنسان في الجولان العربي السوري المحتل

١٠٧ –في ١٤ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء أن مكتب رئيس الوزراء أبلغ رئيس المجلس الإقليمي للجولان برفع الحظر الذي فرضته الحكومة قبل شهرين على أعمال البناء الجديدة في مرتفعات الجولان. ونُقل هذا الإعلان عبر مكالمة هاتفية من يوسي كوتشيك، المدير العام لمكتب رئيس الوزراء، إلى يهودا وولمان، رئيس المجلس. وكان رئيس الوزراء باراك قد قال في تعليق له في اليوم السابق إن القرار يبدو طبيعيا ''عندما لا نرى سوى انفراجة ضيقة أمام احتمالات استئناف المفاوضات مع سوريا''. وأضاف باراك أن مشروع الجولان ظل مؤجلا لعدة شهر بسبب احتمالات المحادثات مع السوريين، ولكن الآن ''صار من الطبيعي الموافقة لهم على المضي قدما''. وتحرك مسؤولو مرتفعات الجولان فورا لتنفيذ الخطط التي كانت مؤجلة من قبل. وتشمل خطط السياحة بناء فندق جديد يضم ٤٠٠ غرفة ومركز تجاري وممشى خشبي على الشاطئ عند تقاطع كورسي على الشاطئ الشرقي لبحيرة كنيرت. ومن المخطط بناء فندق صغير يضم ٢٨ غرفة بالقرب من ينابيع حامات غادير الساخنة، وهي منطقة كانت محل مناقشة كمكان محتمل لموقع سياحي إسرائيلي–فلسطيني مشترك. وفي بلدة كاتزاريم، ''عاصمة'' مرتفعات الجولان، كان مقررا توسيع المنطقة الصناعية. كما كانت هناك خطط لبناء ٥٠٠ ٢ بيت في أربع مستوطنات، هي حاد–نيس وكاناف وغاملا وراموت، بناء على قرار اتخذته اللجنة الوزارية للمستوطنات في الحكومة السابقة. (هآرتس، ١٤ نيسان/أبريل).

١٠٨ –وفي ٢ حزيران/يونيه، أفادت الأنباء أن المرحلة الأولى من خطط بناء ٢٠٠ بيت جديد في كاتزاريم في مرتفعات الجولان قد بدأت في اليوم السابق، حيث طُلب من المقاولين تقديم تقديرات عطاءات لبناء ٨٦ بيتا في البداية. وقد اكتمل العمل في إنشاء البنية الأساسية للمشروع الجديد ويمكن أن يبدأ البناء الآن، وفقا لما قاله سامي بار–ليف، رئيس المجلس المحلي لكاتزاريم. وأشار إلى أن الموافقة على المشروع الجديد لم تصدر إلا قبل بضعة أشهر، مع انهيار محادثات السلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وقال بار–ليف، ''يجب علينا في هذا الوقت بناء أكبر قدر نستطيعه من البناء، وأن نجلب الوافدين الجدد إلى هنا، وأن نقنع الجميع بأنه لا يمكن إعادة الوضع إلى ما كان عليه من قبل؛ ويجب أن تفكر الحكومة في نماذج جديدة فيما يتعلق بإقرار سلام حقيقي مع سوريا تحتفظ إسرائيل في إطاره بالجولان''. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢ حزيران/يونيه).

١٠٩ –وفي ١٣ حزيران/يونيه، أفادت الأنباء أن الزيارة التي اقترح أن يقوم بها أكثر من ١٠٠ شخص من الجولان إلى الجمهورية العربية السورية للمشاركة في جنازة الرئيس حافظ الأسد قد تأجلت في اليوم السابق نتيجة لسوء تفاهم فيما يبدو بشأن حجم الوفد وتكوينه. وتظاهر أعضاء غاضبون في الوفد أمام معبر القنيطرة في الصباح التالي، عندما اكتشفوا أنه لم يُقبل فعلا سوى أقل من نصف الذين قُدمت أسماؤهم للمشاركة في الرحلة. وكانت الغالبية العظمى من سكان الجولان قد رفضوا الجنسية الإسرائيلية عقب استيلاء إسرائيل على المنطقة في حرب الأيام الستة، وظلوا يؤكدون دائما هويتهم السورية. ولأنهم ينظرون إلى الأسد باعتباره زعيمهم، فقد نظموا مراسم حداد في مجدل شمس، وهي أكبر القرى، يوم ١١ حزيران/يونيه عقب الإعلان عن وفاته. وقال السكان المحليون إنه تمت الموافقة على السماح لوفد يضم ١٧٠ شخصا باجتياز المعبر لحضور الجنازة وتقديم تعازيهم واحتراماتهم إلى خليفة الأسد، ابنه بشار. غير أن وزارة الداخلية، مع دائرة الأمن العام، لم تسمح إلا بالتصريح لما يزيد قليلا على ١٠٠ شخص بالقيام بالرحلة. وعندما علم أعضاء الوفد بتخفيض الأعداد، انتابهم الغضب وعادوا جميعا. واتهموا السلطات الإسرائيلية بأنها المسؤولة

عن المشكلة، قائلين إن بعض الأسماء رُفعت من القائمة لأسباب أمنية مزعومة وأضيفت أسماء أخرى بدلا منهم. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٣ حزيران/يونيه).

١١٠ - وفي ٢٤ تموز/يوليه، أفادت الأنباء أن المجلس الإقليمي للجولان مستمر في توسيع المستوطنات وإنشاء البنية الأساسية. وقدم ممثلوه اقتراحا إلى الإدارة الوطنية للصرف الصحي لإنشاء محطة للصرف الصحي بالقرب من محمية بيت سيدا الطبيعية، التي تعتبر أهم موقع طبيعي في منطقة بحيرة كنيرت. وقال آفي شارون، كبير مهندسي المجلس الإقليمي للجولان، إن المستودع الجديد سيكون قادرا على استيعاب توسيع المستوطنات القائمة حتى يصل حجمها إلى ٢ ٥٠٠ بيت. (هآرتس، ٢٤ تموز/يوليه).

١١١ - وفي ٣٠ تموز/يوليه، أفادت الأنباء للمرة الثانية خلال أسبوعين أنه لأسباب ''أمنية''، منع مسؤولو شركة أركيا للخطوط الجوية حاملي التذاكر الدروز من ركوب طائرة في مطار كريات شمونه. وفي هذه الحادثة، مُنع زوج من الدروز من مرتفعات الجولان من ركوب الطائرة، رغم انهما حجزا تذاكر السفر ودفعا ثمنها مقدما. وقالت شركة الخطوط الجوية إنها في حين تأسف لما تسبب فيه قرارها من مضايقة، فإن سياسة منع السفر تتفق مع المبادئ التوجيهية التي وضعتها دائرة الأمن العام. وكانت ملك (٢٤ عاما) وأبو عرار صفدي (١٨ عاما) قد تزوجا في الأسبوع السابق، وكانا يعتزمان التوجه من كريات شمونه إلى تل أبيب في طريقهما لقضاء شهر العسل في تركيا. وفي حادثة مشابهة قبل أسبوع، مُنع أيضا ستة مسافرون دروز من مجدل شمس من ركوب إحدى طائرات الشركة. وفي هذه الحالة أيضا، تذرعت الشركة بالمبادئ التوجيهية التي وضعتها دائرة الأمن العام. (هآرتس، ٣١ تموز/يوليه).